تقييم المدقق لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في ظل الازمات

حيدر مسلم رشيد وفاء عبد الامير الدباس
جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
nah74300@gmail.com wafaaabdameer@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

الخلاصة

ينطلق هذا البحث من اهمية عملية قياس وتقدير المدقق لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في وضع غير طبيعي الا وهو وضع الازمات وما تعكسه من جوانب سلبية على الوحدة الاقتصادية قد تمنعها من القدرة على اداء عملياتها ومزاولة نشاطها حتى وان كانت قدرتها عالية على تحقيق الارباح والمنافع قبل حدوث الازمة ولا تعاني الوحدة الاقتصادية من اي تعثر مالي محتمل ، كما يشرح البحث كيف يمكن ان تنعكس الازمة على قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار وحاجة المدقق لعمل هذا التقييم وبسرعة بالاعتماد على ما هو متاح من معلومات والقيام باجراءات اضافية للوصول لادلة تدقيق يستند عليها عند وضع اليه لتقييم المدقق قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في ظل الازمات ، من اهم النتائج التي توصل لها البحث هي استخدام المدقق لنماذج التنبؤ بتعثر وفشل الوحدات الاقتصادية يساعده في التعرف على مدى امكانية مزاولة الوحدات الاقتصادية لنشاطها واستمراريتها باداء اعمالها من عدمه ، ويعين المدقق في التعرف حول قابلية الوحدات الاقتصادية على الاستمرار في ظل ازمة ضربت الوحدة الاقتصادية ، اما اهم التوصيات فكانت الحاجة لاهتمام مجلس المعايير المحاسبية والتدقيقية المحلية والدولية بالاشارة للمدقق لعمل تقييم يتعلق بفحص مقدرة الوحدات الاقتصادية على الاستمرار بمزاولة نشاطها عند حدوث اي ازمة تضرب محيط الوحدة الاقتصادية ، يلزم من الوحدات الحكومية المعنية اصدار تعليمات واجراءات للتعامل مع الازمات التي تحيط بالوحدات الاقتصادية وتهددها وتجعلها تفشل في تحقيق اهدافها وتضع حد لنهايتها الاقتصادية ، ضرورة قيام جميع المؤسسات والدوائر الحكومية والجهات المرتبطة بها وباقي المنظمات والوحدات الاقتصادية باضافة قسم جديد الى هيكلها يدعى " ادارة الازمات " يقوم بتشخيص كل خطر يؤثر على عمل الوحدات الاقتصادية ويمنعها من الاستمرار بممارسة نشاطها لما يعيشه البلد من ازمات تضربه بين فينة واخرى.

الكلمات المفتاحية : المدقق ، الاستمرارية ، الازمات

The auditor's assessment of the ability of the economic unit on going concern at crises

Haider M. Rasheed Wafaa A. Al-dabbass
Higher Institute of Accounting and Financial Studies

Abstract

This research stems from the importance of the process of measuring and assessing the auditor's ability to continue in an abnormal situation, which is the situation of crises and the negative aspects they reflect on the economic unit that may prevent it from being able to perform its operations and practice its activity even if its ability to achieve profits and benefits before the occurrence the crisis does not suffer economic unity of any potential faltering Mali, explains research how can the crisis be reflected on the unit's ability economic to continue the need for the auditor to make such an assessment and quickly depending on available information and performing procedures for additional access to audit evidence is based upon a mechanism to evaluate verifier unit economic capacity to continue under the crisis, the most important findings of her research is to use verifier prediction models stalled and the failure of the units of economic assisted in identifying over the possibility of taking units of economic

activity and sustainability performance of their work or not, and appointed auditors in learning about MCSE al Units of economic to continue under the crisis hit the economic unit, either the most important recommendations was the need for attention to accounting standards board and verifiability local and international reference for the auditor to work evaluation of the examination of the ability of the units of economic to continue to perform its activities in the event of any crisis hit the perimeter of the economic unit, the necessary modules governmental instruct and procedures for dealing with crises that surround units, economic, threatened and makes them fail to achieve their goals and put an end to the end of the economic, the need for all institutions and government departments and their associations and other organizations and units of economic add a new section to a structure called "crisis management" who diagnoses each risk affects the Doing economic unitary work and preventing it from continuing to practice its activity No, the country does not live through crises that strike it from time to time.

Keywords: auditor, going concern, crisis

اَلفَصلَ اَلإوِلَ / اَلمبِحَث اَلإوِلَ / مِنهَجِيَة اَلبَحَث

1 – 1 مِشكَلَة اَلبَحَث

مِشكَلَة اَلبَحَث هَيَ كَيفَ يَمكَن اِن تِنعَكَس اَلإزِمة عَلَى قِدرة اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة عَلَى اَلاَستِمرار وحَاجة اَلمَدقِق لَعَمِلَ هَذا اَلتَقيَيَم وبِسرعَة بِالإعتِمَاد عَلَى مِا هَوَ مِتاَحَ مِن مِعَلَومِاتِ واَلقِيَام بِاجرِاءاتِ اِضَافِيَة لَلوصَولَ لَادِلَة تِدقِيَق يَستَنِد عَلَيهَا عَنِد وِضَعَ اَلِيَة لَتقيَيَم اَلمَدقِق قِدرة اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة عَلَى اَلاَستِمرار فَى ظَلَ اَلإزِمات.

1 – 2 اِهَدَاف اَلبَحَث

1 – 2 – 1 اَلتَعرِيَف بِمِفَاهِيَم اَلاَزِمات وكَيفِيَة نِشؤوهَا وتِصَنِيفَاتِهَا واَلتَحَذيَرات اَلتَيَ تِرسِلَهَا ونِظرة اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة واَلمَجتِمعَ لَلاَزِمة ايَضَا اِدارة اَلاَزِمات وكَيفِيَة اَلتَعَامِلَ مِعَ اَلاَزِمات قِبلَ وعَنِد وبِعَد وِقوعَهَا كَذلَكَ اَلتَعرِيَف بِمِفَاهِيَم اَلاَستِمرارِيَة ونِظرة مِعَايِيَر اَلمَحَاسِبة واَلتَدقِيَق حَولَهَا واِجرِاءات اَلمَدقِق لَتقيَيَم قِدرة اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة عَلَى اَلاَستِمرار ونِمِاذج اَلتَيَ يَستَعَمِلَهَا لَلَتنِبؤ بِتعَثر وِفشلَ اَلوَحَدات اَلإقِتصَادِيَة.

1 – 2 – 2 تِبيَان بِان عَلَى اَلمَدقِق فِحَصَ وتقيَيَم قِدرة اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة عَلَى اَلاَستِمرار كَوحَدة اَقِتصَادِيَة مِستِمرة بِمزاوِلَة نِشاطَهَا وتِنفِيَذ اِعَمِالَهَا وِفقا لَمِا تِسعَى لَتحَقِيَقِه مِن اِهَدِاف نِتيَجة لَاِزمة قِوِيَة ضَربِتهَا حَتى واِن كَانِت اِوضَاعَ اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة تِعَمِلَ بِصَورة جِيَدة جِدا قِبلَ اَلاَزِمة واِن اَلاَزِمة كَفِيلَة بِالَحَدِ مِن قِدرتِهَا عَلَى اَلاَستِمرار.

1 – 3 اِهَمِيَة اَلبَحَث

تِنبعَ اِهَمِيَة هَذا اَلبَحَث مِن دِورِ اَلمَدقِقَ فَى تقيَيَم قِدرة اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة عَلَى اَلاَستِمرار كَوحَدة اَقِتصَادِيَة مِستِمرةَ فَى اَلوَضَعَ اَلطَبيَعَيَة وتِتركَز مِسؤولَيَتهَ عَندِمِا تِعَانِيَ اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة مِن اِزمة عَصَفِت بِهَا ومِا هَوَ رِايَ اَلذيَ يَبدِيَه اَلمَدقِق لَكَيَ يَكَون مِنَاسِبا عَندِمِا يَوجِد شكَ يَتعَلَق بِقدرة اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة عَلَى اَلاَستِمرار مِن عَدِمة.

1 – 4 فِرضَيَة اَلبَحَث

يَنطَلَق هَذا اَلبَحَث مِن فِرضَيَة مِفَادِهَا عَلَى اَلمَدقِق تقيَيَم قِدرة اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة عَلَى اَلاَستِمرار وذَلَكَ عَندِمِا تِتعَرض اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة لَاِزمة شدِيَدة عَلَيهَا بِاِستِخدِام مؤشرات اَلتَنبؤ بِتعَثر واَلفِشلَ اَلاَقِتصَادِيَ واَلمَالَيَ بِسبِب اَلاَزِمة حَتى واِن كَانِت قِدرة اَلوَحَدة اَلاَقِتصَادِيَة عَلَى تحَقِيَق اَلاَرِباحَ واَلمَنَافِعَ وتحَقِيَق اِهَدِافِهَا عَلَى مِستوى عَالَيَ قِبلَ اَلاَزِمة.

1 – 5 اَلحَدود اَلمَكَانِيَة لَلبَحَث

مِجَال تِطبِيَق اَلبَحَث هَوَ **شرِكَة مِصَافِيَ اَلشمَال** **شرِكَة عَامِة** كَونِهَا مِن اَلشرِكَات اَلتَحَوِيَلَيَة اَلمِتضَررة نِتيَجة هَجوم تِنظَيَم دِاعَش اَلاَرهَابِيَ عَلَى جِزء مِن اَلعَرَاق فِقدِت بِسبِبة جِزء مِن اِصَولَهَا ، واِيَضَا لَمِا تِحَمِلَة

الشركة من اهمية باعتبارها العمود الفقري في تصفية النفط الخام لاستخراج المشتقات النفطية منه وتغطية حاجة المحافظات الشمالية والغربية من المنتجات النفطية المستخرجة المطلوبة باستمرار.

1 – 6 الحدود الزمانية للبحث

تتحدد الفترة الزمانية للبحث بسنة الازمة وهذا السنة المالية / 2014 التي هجم فيها تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام الارهابي على محافظاتنا الشمالية والغربية وسيطر عليها فترة من الزمن.

الفصل الاول / المبحث الثاني /الدراسات السابقة

1 – 2 – 1 الدراسات العربية :

1 – دراسة شاكر " مسؤولية ادارة الشركة عن الالتزام بفرض الاستمرارية عند اعداد بياناتها المالية بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة في العراق ، 2012 " بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد.[1]

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التي اهمها هي ان فرض الاستمرارية من الفروض المحاسبية الاساسية التي تبنى عليه العديد من المبادئ المحاسبية وان وجودة له اثر مهم عند القيام باعداد البيانات المالية ، اذ يوفر لهم شروط القياس السليم ، وكذلك الوضوح عند عرض تلك البيانات ، وان من اهم التوصيات هي ضرورة التزام الشركة موضع البحث بتطبيق القاعدة المحاسبية المحلية رقم [6] ، اذ تهدف هذه القاعدة للوصول الى فهم افضل للبيانات المالية وتوفير ارشادات ومؤشرات عن اداء الشركات الاقتصادية الاخرى واعطاء صورة حقيقية واضحة ومتوازنة عن وضعها المالي ونتيجة النشاط، وتوافر دليل تدقيق محلي لفرض الاستمرارية تتوافر فيه الارشادات والاجراءات الواجب اتباعها من قبل المدقق الداخلي للشركة عندما تتوفر المؤشرات والشكوك حول قدرة الشركة على الاستمرار.

2 – دراسة الشمري ، حميد خليفة ساير " المعالجات المحاسبية لاثر الالزامات والاحداث الطارئة على العرض والافصاح عن البيانات المالية للشركات ، 2018 " اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية. [2]

استنتجت هذه الدراسة عدم وجود لجنة عليا لمعالجة القضايا الطارئة ، ضعف القاعدة المحاسبية المحلية في معالجة المطلوبات المحتملة ، الافصاح المناسب عن الموجودات الثابتة عند الالزامات هو تطبيق لسياسة الحيطة والحذر والتحفظ المحاسبي اما اهم توصياتها فهي ضرورة وضع لجنة عليا لمعالجة القضايا الطارئة ، تطوير القاعدة المحاسبية لمعالجة الحالات الطارئة بما يتلائم مع المستجدات ، الاخذ بالاعتبار القيمة الاقل للموجودات والقيمة الاعلى للمطلوبات عند اعداد القوائم المالية وحسب اهميتها النسبية واعتباراتها الكمية والنوعية.

3 – دراسة الساكني ، وسن يحيى احمد " المعايير المحاسبية في ظل المدخل الوضعي ودورها في الابلاغ عن نتائج الالزامات المالية في القطاع المصرفي العراقي ، 2017 " اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد. [3]

توصلت الدراسة الى استنتاجات منها نتائج الابلاغ المالي لا تعكس حقيقة الوحدة الاقتصادية خلال الالزامات ، المصارف الكبيرة اكثر عرضة للازمة المالية وتحاول ادارتها تبديل الممارسات المحاسبية ، عدم استجابة مجلس المعايير المحاسبية الى تغيير المعايير وقت الالزامات ، بينما اوصت هذه الدراسة ضرورة استجابة مجلس معايير المحاسبية والرقابية الى تحديث المعايير باوقات الالزامات ، الاتجاه لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لتوحيد القوائم المالية مع بقية العالم ، تفعيل دور الهيئات الرقابية لتطبيق المعايير المهنية والاخلاقية للحد من استغلال الممارسات

اَلمحَاسِبِيَة فَيِاَلاَزمَاتِ ، تِفعِيَل دِورِ اَلمنِظمَاتِ اَلمِهنِيَة لاِقَامِة وِرش حَولَ اَلاَزمَاتِ وكَيفِيَة اَلمواجِهَة واَلمعَالَجة.

4 – دِرَاسِة اَلعَجمِيَ ، مِنَاعَ فِهَيَدِ عَلَيَ " اِثرِ اَلاَزمِة اَلمَالِيَة اَلعَالَمِيَة عَلَى ثِقة مِستِخدِمِيَ اَلبِيَانَاتِ اَلمَالِيَة فَى مِهَنِة اَلمحَاسِبَة فَى دِولَة اَلكَوِيَتِ اَلاَسبَابِ واَلتِدَاعِيَاتِ واَلحَلوَلَ ، 2011 " رِسَالَة مَاجِستِيَرِ ، جَامِعَة اَلشَرقِ اَلاَوسِطَ – كَلِيَة اَلاَعمَالَ قِسم اَلمحَاسِبِة.[4]

اِستِنتِجتِ اَلدِرَاسِة وجِودِ اَسبَابِ وشكوكَ اِدتِ اَلَى تِدنِيَ ثِقة مِستِخدِمِيَ اَلقِوَائِم اَلمَالِيَة فَى ظَلَ اَلاَزمِة اَلمَالِيَة ، هَنَاكَ تِدَاعِيَاتِ مِستِقبِلِيَة لَلاَزمِة اَلمَالِيَة عَلَى ثِقة اَلمِستِخدِمِيَن ، واِحجَامِ اَلشَرِكَاتِ اَلاَجنِبِيَة عَنِ اَلاَستِثمَارِ بِيَنمَا اَوصَتِ هَذَهَ اَلدِرَاسِة اَستِخلَاصَ اَلعَبرِ مِن اَنهَيَارِ اَلشَرِكَاتِ ، اَلعَمَلَ عَلَى تِطَبِيَقَ مِعَايِيَرِ اَلاَبلَاغَ اَلمَالِيَ اَلدِولِيَة اَلمِتعَلَقَة بِاَلقِيَمَة اَلعَادِلَة ، تِفعِيَلَ اَنظَمَة وجِهَاتِ رِقَابِيَة فَى اَلسوقِ اَلمَالِيَ.

1 – 2 – 2 اَلدِرَاسِاتِ اَلاَجنِبِيَة :

1 – دِرَاسِة Enofe & Mgbame 2013،

"Auditing report and going concern assumption in the face of corporate scandals in Nigeria, 2013 "

فِرضَ اَلاَستِمرَارِيَة فَى تِقَارِيرِ اَلتِدقِيَقَ واَلفَضَائِحَ اَلتِيَ واِجهَتِ اَلشَرِكَاتِ اَلكَبرِى فَى نِيَجِيرِيَا. [5]

مِن اَهَمِ اَستِنتِاجَاتِهَا هَيَ ظَهَورِ تِبَايِنَ كَبِيرِ بِيَنَ اَلتِقَارِيرِ اَلمِقدِمِة مِن اَلمِدقِقِيَنَ حَولَ تِقِيَمِ اَلاَستِمرَارِيَة ، كَمَا وجِدِ اَيضَا عَلَاقِة وَاضِحَة بِيَنَ تِقَارِيرِ اَلمِدقِقِيَنَ بِشَانِ اَلاَستِمرَارِيَة وفِشلَ اَلشَرِكَاتِ مِن خِلَالَ اَستِخدِامِ اَلتِحلِيَلَ اَلاَحصَائِيَ لَلبِيَانَاتِ ، وقِدِ اَوصَتِ هَذَهَ اَلدِرَاسِة بِنَاء عَلَى هَذَهَ اَلاَستِنتِاجَاتِ ، بِوجِوبِ اَلاَهتِمَامِ اَلكَبِيرِ واَلقَلَقَ بِشَانِ مِوضَوعَ اِفتِرَاضَ اَلاَستِمرَارِيَة لَلشَرِكَاتِ لَجمِيعَ اَلاَشخَاصَ اَلمَشَارِكِيَنَ فَى اِعَدَادِ اَلقِوَائِم اَلمَالِيَة وِمن يَقِوم بِتِدقِيَقَ هَذَهَ اَلقِوَائِم اَلمَالِيَة.

2– دِرَاسِة Carson &et :al

"Audit reporting for going –concern uncertainty :Research synthesis , 2014 "

اَلتِقرِيرِ عَنِ اَلشكَ فَى اَلاَستِمرَارِيَة : بِحَث تِحقِيقِيَ [6]

اِن اَلهَدِفِ مِن هَذَهَ اَلدِرَاسِة هَوِ تِطَوِيرِ اِطَارِ مِفَاهِيَمِيَ لاِبدَاء رِاِيَ مِرَاقِبِ اَلحَسَابَاتِ حَولَ اَستِمرَارِيَة اَلمشرُوعَ ، فَى حَيَنِ قَامِتِ هَذَهَ اَلدِرَاسِة بِتِحَدِيدِ ثَلَاثَة عَوَامِلَ رِئِيَسِيَة تِؤثرَ فَى تِقِيَمِ قِدِرة اَلمشرُوعَ عَلَى اَلاَستِمرَارِ بِمِزَاوِلَة نِشَاطَهَ ، اَلتِيَ هَيَ :

1–تِحَدِيدِ اَلعَوَامِلَ اَلتِيَ تِؤثرَ فَى اَلعَمِيَلَ واَلعَوَامِلَ اَلمؤثرة فَى مِرَاقِبِ اَلحَسَابَاتِ وتِحَدِيدِ اَلعَلَاقِة بِيَنَ مِرَاقِبِ اَلحَسَابَاتِ وبِيَنَ اَلعَمِيَلَ وكَذَلَكَ تِحَدِيدِ اَلعَوَامِلَ اَلبِيَئِيَة اَلتِيَ لَهَا تِاثِيرَ فَى رِاِيَ مِرَاقِبِ اَلحَسَابَاتِ حَولَ قِدِرة اَلمشرُوعَ عَلَى اَلاَستِمرَارِ.

2–دِقِة اَلرِاِيَ اَلذِيَ يَبِدِيَهَ مِرَاقِبِ اَلحَسَابَاتِ حَولَ اَستِمرَارِيَة اَلوحَدِة اَلاَقِتِصَادِيَة .

3–اَلعَوَاقِبِ اَلنَاشِئَة عَنِ اِبدَاء اَلرِاِيَ حَولَ اَستِمرَارِيَة اَلوحَدِة اَلاَقِتِصَادِيَة.

3 – دِرَاسِة HOLMGRAN

"Crisis Management The nature of managing crises, 2015"

اِدَارِة اَلاَزمَاتِ طَبِيَعَة اِدَارِة اَلاَزمَاتِ. [7]

تِوصَلَتِ هَذَهَ اَلدِرَاسِة لاَستِنتَاجَاتِ مِنهَا هَنَاكَ تِشَابِهَ قِوِيَ بِيَنَ اِدَارِة اَلشَرِكَاتِ اَلتِجَارِيَة لَلاَزمَاتِ وبِيَنَ اِدَارِة قِطَاعَ اَلرِعَايَة اَلصَحَيَة لَلاَزمَاتِ ، اَلمنِظمَاتِ اَلتِجَارِيَة تِضَعَ اَولِوِيَتِهَا لَلعَقبَاتِ بِسِيَطَة اَلمتِكَرِرة دِونِ اَستِعَدَادِ كَافِيَ لَلاَزمَة بِدلَا اِن تِكَونِ عَرِضَة لَلاَزمَة واِن تِجَاهَلَهَم ذَلَكَ يَعَرِضَهَم لَتِدَاعِيَاتِ مَالِيَة اِمَا تِوصَيَاتِهَا فِهَيَ اَلتِاكِيَدِ عَلَى عَمَلِيَة اَلاَستِفَادِة مِن اَلاَزمَاتِ وجِعَلَهَا قَابِلَة لَلتِطَبِيَقَ لَلمنِظمَاتِ اَلتِجَارِيَة حَتِى واِن لَمَ تِتِكَرِرِ اَلاَزمَة ، عَلَى اَلمنِظمَاتِ اَلتِجَارِيَة اَلتِعَامِلَ مَعَ اَلاَزمَة بِمِسَاعِدَة فِرِيَقَ اِدَارِة اَلاَزمَة مِن دِاخِلَهَا اِو خِارِجِهَا ذَوِيَ اَلخِبِرة ، عَلَى فِرِيَقَ اِدَارِة اَلاَزمَاتِ تِعَلَمَ سِيَنَارِيَوهَاتِ ومِحَاكَاة لَلاَزمَاتِ.

1 – 2 – 3 مِا يَمِيَز هَذهَ اِلَدِراسِة عَنِ سابِقاتِهَا :

هَذهَ اِلَدِراسِة هَيَ اِلَاولَى مِن نوعَهَا فَى اِلَبيئة اِلَعَراقِيَة فَى مِجالِ مِهَنة اِلَرِقابِة واِلَتِدقِيَق عَلَى حَسِب عَلَمِ اِلَباحَث ، لَتِركِيَزهَا عَلَى تِقِيَيَم اِلَمِدقِق لَقِدرِة اِلَوحَداتِ اِلَاقِتِصَادِيَة عَلَى اِلَاستِمرارِ فَى ظَلَ اِلَازمِاتِ وجِعَلَهَا جزء اِساسِيَ مِن عَمِلَيَة اِلَتِدقِيَق ومِن مِهَامِ عَمِلَ اِلَمِدقِق ، واِن هَذا اِلَامِر يَساعَد كَذلَكَ عَيَنة اِلَبحَث [شركة مصَافِيَ اِلَشمال . شركة عَامِة] وهَيَ اِحَدى اِلَشركَاتِ اِلَتِابعَة لَوزارِة اِلَنِفطَ ، فَى اِلَتِعرِف وتِحَدِيَد مِخاطِر تِواجِة اِلَشركة وتِؤدِيَ اِلَى اِنتِهَاء حَيَاتِهَا وعَدِم قِدرتِهَا عَلَى اِلَاستِمرارِ بمزاوِلَة نِشاطَهَا فَى اِلَمِستِقبِلَ اِلَقرِيَب.

اِلَفِصَلَ اِلَثانِيَ / اِلَمِبحَث اِلَاولَ / اِلَازمِاتِ

2 – 1 – 1 تِعرِيَف اِلَازمِة

عَرِفتِ اِلَازمِة بِانِهَا اِلَنِقطَة اِلَتِيَ تِتحَولَ اِلَاوضَاعَ عَنِدهَا مِن حَالَة غيَر مِستِقِرة اِلَى نِتِائج غيَر مِرغوبة اِذا كَانِتِ اِلَجهَاتِ اِلَمِتِؤثرة بِهَا غيَر قِادِرة عَلَى اِحَتِوائِهَا ومِنِعَ مِخاطِرهَا. [8]

كَمِا عَرِفتِ اِلَازمِة بِانِهَا مِوقِف يَمِثلَ نِقطَة تِحَولَ لَلَافِضَلَ اِو لَلَاسِوء يَواجِة اِلَفِرد واِلَوحَداتِ اِلَاقِتِصَادِيَة واِلَدِولَ. [9]

واِيَضَا عَرِفتِ اِلَازمِة بِانِهَا وِضَعَ غيَر طَبِيَعَيَ وغيَر مِستِقِر ومِعَقِد بطَبِيَعَتِه يَمِثلَ تِهَدِيَدا لَلَاهَدافِ اِلَاستِراتِيَجِيَة اِو سِمِعَة اِو وجِود اِلَوحَدة اِلَاقِتِصَادِيَة. [10]

وعَرِفتِ اِلَازمِة بِانِهَا حَدث يَهَدِد اِلَقِيَم ذاتِ اِلَاولَوِيَة اِلَقِصَوى لَلَوحَدة اِلَاقِتِصَادِيَة وتِعَرِض مِقِدارا مِحَدودا مِن اِلَوقِتِ اِلَذيَ يَمِكن فِيَه اِلَاستِجابة وغيَر مِتِوقِعَة مِن قِبِلَ اِلَوحَدة اِلَاقِتِصَادِيَة ذاتِ ضَرِر يَمِسِهَا ومِوظَفِيَهَا ومِنِتِجاتِهَا وخِدِماتِهَا واِلَوضَعَ اِلَمِالَيَ وسِمِعَتِهَا بِشكَلَ كَبِيَر. [11]

اِلَازمِة هَيَ تِهَدِيَد شدِيَد اِلَوضَوحَ لَم يَتِم تِوقِعَة سِابِقا قِد يَكِون ذا تِاثِيَر مِدمِر **[12]**

ويَتِفِق اِلَباحَث مِعَ تِعَرِيَف [11] حَيَث يَرى بِان اِلَتِعَرِيَف شامِلَ لَمِوضَوعَ اِلَازمِة اِلَا انِهَ بِاعَتِقِادِ اِلَباحَث اِلَازمِة حَدث ذا تِاثِيَر شامِلَ لَلَوحَدة اِلَاقِتِصَادِيَة واِلَمِجتِمِعَ واِلَدِولَ ، كَمِا انِ اِلَتِعَرِيَف يَتِفِق مِعَ وجِهَة نِظَر اِلَبحَث فاِلَازمِة ذاتِ تِاثِيَر عَلَى اِلَوحَدة اِلَاقِتِصَادِيَة وتِمِس نِشاطَهَا مِن سِلَعَ او خِدِماتِ وتِلَقِيَ بِظَلَالَهَا عَلَى مِركز اِلَوحَدة اِلَاقِتِصَادِيَة ونِتِيَجة نِشاطَهَا وسِمِعَتِهَا واِستِمرارِيَتِهَا فَى اِدِاء اِعَمِالَهَا وكَل ذَلَكَ يَهَتِم بِهَ اِلَمِدقِق ويَحَاوِلَ اِلَتِعَبِيَر عَن هَذا اِلَتِاثِيَر فَى رِايَة اِلَمِدرِجَ فَى تِقِرِيَرهَ.

2 – 1 – 2 عَنِاصِر اِلَازمِة

- اِلَمِفِاجِاة : تِنِشا اِلَازمِة بِهَيَئة صَدِمة مِفِاجِئة بِاِلَمِكَانِ واِلَتِوقِيَت.
- اِلَتِهَدِيَد : اِلَازمِة يَتِبِعَهَا تِهَدِيَد لَاستِمرارِيَة اِلَوحَدة اِلَاقِتِصَادِيَة ولَمِصَالَحَهَا ولَسِمِعَتِهَا ولَنِتِيَجة نِشاطَهَا ومِركزهَا اِلَمِالَيَ.
- اِلَوقِتِ : اِلَزمِن اِلَمِتِاحَ لَلَوحَدة اِلَاقِتِصَادِيَة لَاتِخاذ اِلَقِرارِ يَكِون ضَيَق ومِحَدِد. [13]
- اِلَذعَر وفِقِدانِ اِلَسِيَطَرة وغيَاب اِلَحَلَ واِلَقِدرة عَلَى اِلَتِحَكَم.[14]

2 – 1 – 3 خِصَائِصَ اِلَازمِة

- اِلَازمِة تِسِبِب مِفِاجِاة عَنِيَفة عَنِد حَدوثِهَا تِغيَر وضَعَ اِلَوحَدة اِلَاقِتِصَادِيَة بِصَورِة مِختِلَفة عَمِا كَانِ عَلَيَة قِبِلَ اِلَازمِة. [15]
- يَصَعَب اِلَتِحَكَمَ فَى اِلَاحَداث عَنِد اِلَازمِاتِ وتِكَتِنِفِهَا اِلَغمِوضَ وعَدِم اِلَتِاكَد واِلَسِرعَة لَاتِخاذ قِراراتِ فِعَالَة قِد لَا يَسِمحَ بِهَا ضَيَق اِلَوقِتِ .
- مِستِوى تِهَدِيَد عَالَيَ لَلَمِصَالَحَ واِلَاهَدافِ يَنِتِج عَنِهَا اِلَفِشلَ وخِسائِر مِادِيَة او بِشرِيَة ومِنِازعَاتِ قِانِونِيَة ومِالَيَة وفِقِدانِ سِمِعَة اِلَوحَدة اِلَاقِتِصَادِيَة ورِسِالَتِهَا اِمِامِ اِلَمِجتِمِعَ.[16]

2 – 1 – 4 مِراحَلَ نِمِو اِلَازمِة

تِولَد اِلَازمِة فِتِسِبِب خِطَرا مِجِهَولَ اِلَمِعَالَم ثم تِنِمِو اِلَازمِة لَتِستِمِد قِوة دِفِعَ لَهَا لَتِصَلَ اِلَى مِرحَلَة اِلَنِضَجِ

وعَندِهَا تكتَسِب القوة التدميرية يصعَب السيطرة عَلَيهَا ثم تخفت قوتهَا الدافعة فتمر بمرحلة الانحسار. [17]

2 – 1 – 5 تصنيف الازمات

- تصنف الازمات من حيث مراحل تكوينها : الى ازمة في مرحلة الولادة ، النمو ، النضج ، الانحسار والاختفاء.[18]
- تصنف الازمات من حيث عدد تكرارها : الى ازمة ذات طابع دوري متكرر وازمة ذات طابع مفاجئ غير متكرر وعشوائي ، هذا التصنيف يتفق مع. [19]
- تصنف الازمات من حيث عمقها : الى ازمات سطحية هامشية التاثير غير عميقة و ازمات عميقة جوهرية متغلغة .
- تصنف الازمات من حيث شدتها : الى ازمات عنيفة جدا من الصعوبة مجابهتها وهي ازمات تحدث بصورة غير متوقعة وبشكل عنيف تتخذ شكل التفجير و ازمات بسيطة خفيفة يمكن مواجهتها .
- تصنف الازمات من حيث الشمول : الى ازمات شاملة لكافة اجزاء الكيان الذي طالته الازمة وازمات خاصة تمس جزء او اكثر من جزء.
- تصنف الازمات من حيث محور الازمة : الى ازمات ذات طابع اقتصادي كمي مادي قابلة للقياس يمكن دراستها والتعامل معها ماديا وازمات معنوية ذات طابع شخصي نفسي غير ملموس لا يمكن الامساك بابعادها بسهولة ولا يمكن سماع ورؤية الازمة بل يمكن الشعور بها ، كما يمكن ان تجمع الازمة النوعين السابقين.
- تصنف الازمات من حيث سببها : الى الازمات الطبيعية والصناعية فالازمات الطبيعية تنشا عن افعال الطبيعة في حين الازمات الصناعية هي حالات تكون فيها الانشطة الصناعية للوحدة الاقتصادية مصدر ضرر كبير للبشرية والبيئة الطبيعية .[20].

2 – 1 – 6 تاثير البيئة على الازمة

- تاثير البيئة الاقتصادية والتنافسية : تشمل المناخ الاقتصادي هو عامل مهم في احداث الازمات ، فالازمات تختلف في وضع الانكماش عنها في وضع الانتعاش، اما البيئة التنافسية فقد تؤدي الى الوقوع في ازمة.
- تاثير البيئة الاجتماعية والثقافية : ان الازمة وليدة مجتمعها ومتبادلة معه ، اما البيئة الثقافية تعني ان ثقافة الفرد ودينه وعقيدته تؤثر على اداء الازمة .
- تاثير البيئة السياسية والقانونية : ترتبط البيئة السياسية اساسا بالحقوق الاساسية والسياسية للمواطن ، اما البيئة القانونية فهي مجموعة الاجراءات والممارسات والقواعد التي تستلزم ان يمر من خلالها الفرد بغية الحصول على حق معين ومدى سهولة تلك الاجراءات او تعقدها، فهي ذات تاثير بالوصول الى حلول للازمة.[21]

2 – 1 – 7 تحذيرات الازمات

ترسل غالبية الازمات سلسلة من اشارات الانذار المبكر قبل حدوثها ، التي قد تعلن عن احتمال حدوث ازمة وتكون هذه الاشارات احيانا ضعيفة جدا او خفية او يصعب اكتشافها التي وان نظرت لها وحدات اقتصادية فقد تعتبرها غير ذات مصداقية او قد لا تكترث لها بسبب اعتبارها تهديدات متكررة ، قد تتكرر بعض الوحدات الاقتصادية التهديدات وترى بانها لا تشكل ازمات وبالتالي تقرر عدم اتخاذ اي اجراء بصددها ، قسم اخر من الوحدات الاقتصادية تدرك بان الازمة ستضرب الوحدة الاقتصادية لكن تاثيرها يعتبر اصغر من ان يؤخذ بالاعتبار او ترى بانها قادرة على الخروج من الازمة او هي محمية من تاثيراتها او ترى بان الازمة ان اثرت على الوحدة الاقتصادية فهي ستؤثر على اقسام منها فقط.[22]

بعَدِ اِستِعَراِضَ مِفهَومِ اِلَازمِاتِ وِادِارِتِهَا مِن حَيَث [تِعَرِيفِهَا ، عَنِاصِرِهَا ، خِصِائِصِهَا ، مِراِحَلَ نِمِوِهَا ، تِصِنِيفِاِتِهَا ، تِحَذِيرِاِتِهَا] سِيَستِعَرِضَ اِلَباِحَث مِدِى تِاِثِرِ قِدِرِة اِلَوِحَدِاِتِ اِلَاِقِتِصِاِدِيِة عَلَى اِلَاِستِمِرِاِرِ وِاِجِرِاِءِاِتِ اِلَمِدِقِقِ فِى تِقِيِيِمِهَا بِاِلَازمِاِتِ.

اِلَفِصِلَ اِلَثِاِنِيِ / اِلَمِبِحَث اِلَثِاِنِيِ / تِقِيِيِمِ اِلَمِدِقِقِ لَقِدِرِة اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة عَلَى اِلَاِستِمِرِاِرِ

2-2-1 تِعَرِيِفِ اِلَاِستِمِرِاِرِيِة:

اِلَاِستِمِرِاِرِيِة تِعَدِ مِن اِلَفِرِوِضِ اِلَاِصِيِلَة عَنِدِ اِعَدِاِدِ اِلَبِيِاِنِاِتِ وِاِلَقِوِاِئِمِ اِلَمِاِلَيِة ، وِوِفِقِا لَهَا يِنِظِرِ بِاِلَعَاِدِة اِلَى اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة بِاِنِهَا مِستِمِرِة فِى اِدِاِء اِعِمِاِلَهَا فِى اِلَمِستِقِبِلَ اِلَمِنِظِوِرِ وِلَا وِجِوِدِ لَنِيِة تِصِفِيِتِهَا اِو تِوِقِفِهَا عَنِ مِزِاوِلِة اِعِمِاِلَهَا اِو اِلَتِمِاِسِ اِلَحِمِاِيِة مِن دِائِنِيِهَا اِو بِمِوِجِبِ اِلَقِوِاِنِيِن وِ اِلَلِوِائِحَ تِمِنِعِ ذِلَكَ ، وِحِسِبِ ذِلَكَ يِتِمِ تِسِجِيِلَ اِصِوِلَ وِاِلَتِزِاِمِاِتِ اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة عَلَى اِسِاِسِ قِدِرِتِهَا عَلَى تِحِقِيِقِ وِ اِستِرِدِاِدِ قِيِمِة اِصِوِلَهَا وِسِدِاِدِ مِبِاِلَغِ اِلَتِزِاِمِاِتِهَا بِوِاِسِطِة عَمِلَ اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة اِلَعَاِدِيِ. [23]

اِلَاِستِمِرِاِرِيِة تِعِنِيِ اِلَتِوِقِعِ اِلَطِبِيِعِيِ لَلِوِحَدِة اِلَمِحِاِسِبِيِة ، فِهِيِ تِصِوِرِ جِمِيِعِ تِرِقِبِاِتِ اِلَاِطِرِاِفِ اِلَمِهِتِمِة بِاِحِوِاِلَ اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة خِصِوِصِا اِن اِحِتِمِاِلَ تِصِفِيِة اِو تِوِقِفِ اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة عَنِ مِمِاِرِسِة نِشِاِطِهَا تِعِتِبِرِ كِوِضِعِ اِستِثِنِاِئِيِ ، مِن زِاوِيِة اِسِاِسِ اِلَاِستِمِرِاِرِيِة يِتِلَاِئِم مِعِ مِعِاِيِيِرِ قِاِنِوِنِيِة تِعِمِلَ بِمِوِجِبِهَا اِلَوِحَدِاِتِ اِلَاِقِتِصِاِدِيِة ، فِشِرِكِاِتِ اِلَاِمِوِاِلَ وِاِلَمِسِاِهِمِة مِنِهَا تِدِعِمِ اِلَاِستِمِرِاِرِيِة وِفِقِا لَمِا تِمِتِاِز بِهِ مِن حِيِاِة مِستِمِرِة اِعِتِبِاِرِيِا وِتِوِسِعِ وِنِمِوِ سِرِيِعِ وِكِبِرِ حِجِمِ عَمِلِيِاِتِهَا ، طِبِقِا لَذِلَكَ فِاِن كِيِ نِبِنِيِ نِظِرِيِة اِلَمِحِاِسِبِة نِحِتِاِجِ اِلَتِعِوِيِلَ عَلَى اِلَاِفِتِرِاِضِ اِلَطِبِيِعِيِ وِهِوِ اِفِتِرِاِضِ اِلَاِستِمِرِاِرِيِة ، لَا عَلَى اِلَوِضِعِ اِلَاِستِثِنِاِئِيِ مِن تِصِفِيِة اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة .[24]

وِنِتِيِجِة لَلِسِاِبِقِ تِعِتِبِرِ اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة وِحِدِة مِحِاِسِبِيِة مِستِمِرِة ، اِيِ بِمِعِنِى اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة بِمِجِمِوِعِهَا مِستِمِرِة فِى مِمِاِرِسِة اِلَنِشِاِطِ اِلَاِعِتِيِاِدِيِ لَهَا وِلَا تِوِجِدِ نِيِة حِاِضِرِا اِو مِستِقِبِلَا فِى تِصِفِيِة اِو اِنِكِمِاِش نِشِاِطِهَا بِنِوِعِ ظِاِهِرِ لَلِعِيِاِنِ ، وِهِذِا يِشِيِرِ لَاِمِكِاِنِيِة اِستِمِرِاِرِ اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة فِى عَمِلِيِاِتِهَا بِشِكِلَ يِتِيِحِ لَهَا اِلَوِفِاِء بِاِلَتِزِاِمِاِتِ وِتِحِقِيِقِ اِلَفِاِئِدِة وِاِلَمِنِاِفِعِ مِن مِاِ تِمِتِلِكِهِ مِن مِوِجِوِدِاِتِ فِى اِيِ لَحِظِة مِن اِلَزمِنِ .[25]

قِسِمِ مِن اِلَباِحِثِيِن يِرِى اِنِهِ طِاِلَمِاِ اِلَتِزِاِمِاِتِ اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة تِعِوِدِ لَعِدِة فِتِرِاِتِ مِختِلِفِة ، فِاِلَاِلَتِزِاِمِاِتِ اِلَجِدِيِدِة يِستِلِزِمِ اِتِمِاِمِهَا عِنِدِ اِلَمِستِقِبِلِ وِبِاِستِمِرِاِرِ لَتِنِفِيِذِ كِاِفِة اِلَاِلَتِزِاِمِاِتِ ، اِمِا عِنِدِمِا يِظِهِرِ دِلِيِلَ اِو قِرِيِنِة تِلِمِحِ اِلَى عِدِمِ قِاِبِلِيِة اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة عَلَى اِلَاِستِمِرِاِرِ بِسِبِبِ اِستِفِحِاِلَ خِسِاِئِرِ مِاِلِيِة مِثِلَا يِمِكِنِ تِوِقِعِ عِدِمِ اِلَقِدِرِة عَلَى تِحِقِيِقِ مِستِوِى رِبِحِيِ مِعِلِوِمِ نِتِيِجِة لَعِدِمِ تِطِبِيِقِ مِعِاِيِيِرِ اِلَمِحِاِسِبِة وِتِتِنِظِمِ عَلِيِهِ مِسِؤِوِلِيِاِتِ اِبِلَاِغِ مِستِخِدِمِيِ اِلَبِيِاِنِاِتِ وِاِلَقِوِاِئِمِ اِلَمِاِلِيِة بِذِلَكَ .[26]

وِقِدِ تِبِيِنِ لَلِباِحِث اِنِهِ فِى حِاِلَة غِيِاِبِ مِؤِشِرِ يِدِلِ عَلَى عِدِمِ قِاِبِلِيِة اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة عَلَى اِلَاِستِمِرِاِرِ بِمِزِاوِلِة عَمِلِيِاِتِهَا وِنِشِاِطِهَا اِلَطِبِيِعِيِ ، فِاِنِهِ يِمِكِنِ اِلَاِفِتِرِاِضِ بِوِحِدِة اِقِتِصِاِدِيِة مِعِيِنِة سِوِفِ تِستِمِرِ فِى اِعِمِاِلَهَا لَفِتِرِة غِيِرِ قِاِبِلِة لَلِتِحِدِيِدِ ، وِلَا سِبِيِلَ لَتِصِفِيِتِهَا فِى اِلَمِستِقِبِلِ اِلَمِنِظِوِرِ ، وِيِرِى اِلَباِحِث كِذِلَكَ اِن مِعِنِى اِلَاِستِمِرِاِرِ هِوِ اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة لَا اِلَمِلَاِكِ ، بِسِبِبِ اِغِلِبِ اِلَمِلَاِكِ يِبِيِعِوِنِ مِاِ يِمِتِلِكِوِهِ مِن اِسِهِمِ ، وِهِذِا لَا يِلِمِحِ لَلِتِصِفِيِة بِلِ اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة سِتِبِقِى مِستِمِرِة بِاِلَرِغِمِ مِن تِغِيِرِ مِاِلِكِيِهَا.

2-2-2 مِسِؤِوِلِيِة تِقِيِيِمِ فِرِضِ اِلَاِستِمِرِاِرِ :

اِلَاِهِتِمِاِمِ حِوِلَ مِسِؤِوِلِيِة اِلَمِدِقِقِ بِاِلَاِبِلَاِغِ عَن عِدِمِ تِاِكِدِ حِوِلَ قِاِبِلِيِة اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصِاِدِيِة عَلَى اِلَاِستِمِرِاِرِ فِى نِشِاِطِهَا عِاِمِ / 1962 بِاِصِدِاِرِ اِلَنِشِرِة رِقِمِ 90 مِن هِيِئِة تِدِاوِلِ اِلَاِوِرِاِقِ اِلَمِاِلِيِة اِلَاِمِرِيِكِيِة اِلَتِيِ اِشِاِرِتِ فِيِهَا اِلَاِفِضِلَ لَلِمِدِقِقِ اِصِدِاِرِ تِقِرِيِرِ مِتِحِفِظِ فِى حِاِلَة وِجِوِدِ عِدِمِ تِاِكِدِ بِخِصِوِصِ قِدِرِة اِلَمِنِشِاِة عَلَى اِلَاِستِمِرِاِرِ فِى اِلَنِشِاِطِ ، اِمِا قِبِلِ ذِلَكَ تِرِكِ اِلَاِمِرِ لَلِمِدِقِقِ لَلِتِحِفِظِ فِى تِقِرِيِرِة اِمِ لَا ، فِى فِبِرِاِيِرِ عِاِمِ / 1970

اِعَادِتِ اِلَهَيْئَة اِصْدِارِ تِصْرِيَحَ اوِضَحَتِ فِيَهَ اِلَوِحَدِة اِلَاِقِتِصَادِيَة اِلَتِيَ تِسِتِلَم تِقِرِيَر فِيَهَ تِحَفِظَاتِ تِتِعَلَق بِاِلَاِسِتِمِرِارِيَة لَا تِدِوِن اوِرِاِقِهَا اِلَمِالِيَة وِلَا تِطِرِحَ لَعَمِوِمِ اِلَجِمِهِوِرِ .[27].

وِفِيَ عَامِ / 1974 عَلَنِ اِلَمِجِمِعَ اِلَاِمِرِيِكِيَ لَلَمِحَاِسِبِيَنِ اِلَمِعِتِمِدِيَنِ عَنِ نِشِرِة مِعِاِيِيَرِ اِلَتِدِقِيِقِ رِقِمِ [2] اِلَتِيَ شِدِدِتِ عَلَى اِهِتِمِامِ اِلَمِدِقِقِ بِقِاِبِلِيَة اِلَوِحِدِة اِلَاِقِتِصَادِيَة عَلَى اِلَاِسِتِمِرِارِيَةَ فِيَ اِعِمِالِهَا اِلَاِعِتِيَادِيَة وِمِزِاوِلِة نِشِاطِهَا ، اِمِا عَنِدِ عَدِمِ وِجِوِدِ تِاِكِدِ فِعِلَى اِلَمِدِقِقِ اِبِدِاِء رِاِيِ مِتِحِفِظِ اِوِ اِلَاِمِتِنِاِعِ عَنِ اِبِدِاِء اِلَرِاِيِ.

وِفِيَ عَامِ / 1986 شِرِعِ مِعِيَاِرِ اِلَتِدِقِيِقِ اِلَدِوِلِيَ رِقِمِ [23] اِلَمِقِتِرِنِ بِاِلَاِسِتِمِرِارِيَة مِنِ لَجِنِة مِمِارِسِة اِلَتِدِقِيِقِ اِلَدِوِلِيَة اِلَذِيَ اِلَقِيَ مِسِؤِوِلِيَاِتِ اِكِثِرِ لَلَمِدِقِقِ حِوِلِ تِقِرِيِرِهِ عَنِ بِقِاِءِ شِكِ جِوِهِرِيِ حِوِلِ قِاِبِلِيَة اِلَوِحِدِة اِلَاِقِتِصَادِيَة عَلَى اِلَاِسِتِمِرِارِ فِيَ مِزِاوِلِة نِشِاطِهَا.[28].

نِهِاِيَة عَامِ / 2001 صِدِرِ مِعِيَاِرِ اِلَتِدِقِيِقِ اِلَدِوِلِيَ رِقِمِ [570] اِلَذِيَ عِدِلِ اِلَمِعِيَاِرِ رِقِمِ [23] ، طِبِقِا لَهِ عَلَى اِلَمِدِقِقِ عِنِدِمِا يِخِطِطِ لَاِدِاِءِ اِلَتِدِقِيِقِ وِتِنِفِيِذِهِ اِلَحِذِرِ مِنِ بِقِاِءِ اِحِتِمِالِ بِخِصِوِصِ شِكِ يِتِعِلَق بِفِرِضِ اِلَاِسِتِمِرِارِ وِاِلَذِيَ اِعِدِتِ فِيَ ضِوِئِهِ اِلَبِيِاِنِاِتِ وِاِلَقِوِاِئِمِ اِلَمِالِيَة لَلَوِحِدِة اِلَاِقِتِصَادِيَة ، وِعِلَى اِلَمِدِقِقِ جِمِعِ اِلَاِدِلِة كِاِفِيِة وِمِلَاِئِمِة لَلَحِصِوِلِ عَلَى تِاِكِيِدِ اِوِ نِفِيِ اِلَشِكِ اِلَمِتِعِلَق بِاِلَاِسِتِمِرِارِيِة ، اِلَاِضِاِفِة لَذِلِكِ عَلَى اِلَمِدِقِقِ تِصِمِيِمِ اِجِرِاِءِاِتِ تِمِكِنِهِ مِنِ جِمِعِ اِدِلِة تِسِاِعِدِ فِيَ اِلَوِصِوِلِ لَرِاِيِ تِدِقِيِقِيِ حِوِلِ اِلَبِيِاِنِاِتِ وِاِلَقِوِاِئِمِ اِلَمِالِيَة لَلَوِحِدِة اِلَاِقِتِصَادِيَة.

ومِسِؤِوِلِيَة تِقِيِيِمِ اِلَاِسِتِمِرِارِيَة تِكِوِنِ بِقِسِمِيِنِ :

اِوِلَا – مِسِؤِوِلِيَة اِلَاِدِارِة عَنِ تِقِيِيِمِ اِلَاِسِتِمِرِارِيَة : اِلَاِدِارِة هِيَ مِنِ تِعِمِلِ تِقِيِيِمِ لَاِسِتِمِرِارِيَة اِلَوِحِدِة اِلَاِقِتِصَادِيَة بِاِسِتِخِدِامِ طِرِقِ اِلَتِحِلِيِلِ اِلَتِيَ تِرِاِهِا مِلَاِئِمِة ، وِحِسِبِ ظِرِوِفِهِا وِوِضِعِهَا اِلَمِالِيَ ، وِكِذِلِكِ يِسِتِلِزِمِ اِلَقِيِامِ بِتِقِيِيِمِ لَلِنِتِاِئِجِ اِلَمِسِتِقِبِلِيَة اِلَمِخِمِنِة مِنِ عِمِلِيَاِتِهِا وِاِلَاِحِدِاِث اِلَاِقِتِصَادِيَة حِسِبِ نِقِطِة زِمِنِيَة تِحِدِدِهِا اِلَاِدِارِة ، مِعِ اِلَاِخِذِ اِلَعِوِامِلِ اِلَاِتِيِة بِعِيِنِ اِلَاِعِتِبِارِ. [29]

1- دِرِجِة عِدِمِ اِلَتِاِكِدِ حِوِلِ نِتِيِجِة نِشِاطِهَا اِوِ اِلَعِمِلِيَاِتِ اِلَمِؤِدِيِة لَزِيِاِدِة هِاِمِة نِسِبِيِا حِوِلِ عِدِمِ تِاِكِدِ مِسِتِقِبِلِيِ.

2- نِشِاطِ اِلَوِحِدِة اِلَاِقِتِصَادِيَة وِطِبِيِعِتِهِ وِكِبِرِ حِجِمِ اِلَوِحِدِة اِلَاِقِتِصَادِيَة وِاِلَظِرِوِفِ اِلَمِلَاِمِسِة لَهِا.

3- عِمِلِيَة اِلَتِقِيِيِمِ ومِدِى بِنِاِءِهِا عِلَى مِعِلَوِمِاِتِ تِوِفِرِتِ وِقِتِ تِقِيِيِمِ اِلَاِدِارِة.

عِلَى اِلَمِدِقِقِ اِلَاِخِذِ بِنِظِرِةِ تِقِيِيِمِ اِلَاِدِارِة لَفِرِضِ اِلَاِسِتِمِرِارِ ، واِلَفِتِرِة اِلَتِيَ اِسِتِخِدِمِتِهِا اِلَاِدِارِةَ فِيَ عِمِلِيَة اِلَتِقِيِيِمِ ، واِذِا حِصِلِ عِلَى مِعِلَوِمِاِتِ تِشِيِرِ بِاِنِ اِلَاِدِارِة اِعِتِمِدِتِ مِدِة اِقِلِ مِنِ [12] شِهِرِ فِعِلَى اِلَمِدِقِقِ اِلَطِلَبِ مِنِ اِلَاِدِارِة تِعِدِيِلِ اِلَتِقِيِيِمِ لَيِشِمِلِ [12] شِهِرِ بِدِءِا مِنِ تِارِيِخِ اِلَقِوِاِئِمِ اِلَمِالِيَة ، ولِيِسِ عِلَى اِلَمِدِقِقِ اِيِ مِسِؤِوِلِيَة لَمِدِة تِزِيِدِ عِنِ اِلَمِدِة اِلَمِحِدِدِة سِالِفِا ، بِاِسِتِثِنِاِءِ اِلَاِسِتِفِسِارِ مِنِ اِلَاِدِارِة عِنِ مِدِى تِوِافِرِ اِلَمِعِلَوِمِاِتِ اِلَتِيَ لَدِيِهِا عِنِ اِحِدِاِث اِوِ ظِرِوِفِ مِؤِثِرِةَ فِيَ اِلَاِسِتِمِرِارِيِة بِعِدِ هِذِهِ اِلَمِدِة ، ولِكِنِ عِلَى اِلَمِدِقِقِ اِلَبِقِاِءِ يِقِظِا لَاِيِ اِحِتِمِالِ يِتِعِلَق بِوِجِوِدِ اِحِدِاِث اِوِ ظِرِوِفِ بِوِاِسِطِة اِجِرِاِءِاِتِ تِدِقِيِقِة اِلَعِادِيِة. [30]

ثِانِيِا – مِسِؤِوِلِيَة اِلَمِدِقِقِ عِنِ تِقِيِيِمِ قِدِرِة اِلَوِحِدِة اِلَاِقِتِصَادِيَة عِلَى اِلَاِسِتِمِرِارِ : عِلَى اِلَمِدِقِقِ وِقِتِ اِلَتِخِطِيِطِ لَلَتِدِقِيِقِ وِعِنِدِ تِنِفِيِذِهِ وِتِقِيِيِمِهِ لَلَنِتِاِئِجِ فِهِمِ ودِرِاِسِة نِشِاطِ اِلَوِحِدِة اِلَاِقِتِصَادِيَة ، وِاِيِضِا عِنِدِ تِقِيِيِمِهِ لَلَمِخِاِطِرِ عِلَى اِلَمِدِقِقِ اِلَقِيِامِ بِاِجِرِاِءِ تِقِيِيِمِ حِوِلِ مِدِى مِلَاِئِمِة واِنِسِجِامِ اِسِتِخِدِامِ اِلَاِدِارِة لَفِرِضِ اِلَاِسِتِمِرِارِ عِنِدِ اِعِدِادِ اِلَبِيِاِنِاِتِ اِلَمِالِيَة ، ووِجِوِدِ حِاِلَاِتِ لَعِدِمِ تِاِكِدِ ذِاِتِ اِهِمِيِة جِوِهِرِيِة يِمِكِنِ اِنِ تِؤِثِرِ عِلَى اِسِتِمِرِارِيِة اِلَوِحِدِة اِلَاِقِتِصَادِيِةَ فِيَ اِلَمِسِتِقِبِلِ وِتِحِتِاِجِ لَاِفِصِاِحِ عِنِهِا فِيَ اِلَبِيِاِنِاِتِ واِلَقِوِاِئِمِ اِلَمِالِيَة ، كِمِا عِلَى اِلَمِدِقِقِ اِلَاِنِتِبِاِهِ لَتِقِيِيِمِ اِلَاِدِارِة واِلَاِسِسِ واِلَفِرِوِضِ اِلَتِيَ اِتِكِاِتِ عِلَيِهِا ، وِعِلَيِهِ فِاِنِ تِقِرِيِرِ اِلَمِدِقِقِ اِلَذِيَ لَا يِرِصِدِ جِوِانِبِ مِتِعِلَقِة

بِاِستِمرارِيَة اِداء اَلاِعمالَ لَا يَعنِي ضَمانِ اَلاِستِمرارِيَة مِستقبِلاً.[31] .

واِذا تِيَقن لَلمِدقِق وجودِ اِحداث او ظرُوف اَلتِي تؤدِي اِلَى بقاء شكَ حولَ اَلاِستِمرارِ ، فعَلَيَه اَلقِيام بِاجراءاتِ اِضَافِيَة مِنهَا: [32]

ا. اَلاِطلَاعَ عَلَى اَلخطَطَ اَلمستقبلَيَة لَلاِدارة وفقا لَتقيَيمهَا لَاستمرارِيَة اِعمالَهَا.

ب.جمعَ اِدلَة تدقِيق مِناسِبة لَازالَة اِيَ شكَ او اِثباتِه يَتعَلق بِالاِستمرارِيَة مع اَلاِنتباهَ لَتاثيَر خطَطَ اَلاِدارة فَى عَوامِلَ تخفف مِن تلَكَ اَلشكوكَ.

ت.اَلحَصولَ عَلَى اِقرارِ مِن اَلاِدارة بصُورة مكتوبة يَتعَلق بخطَطَهَا اَلمستقبلَيَة ، اَلقِيام بِاجراءاتِ لَلتحقق مِن مدى معقولَيَة وملَائمة تلَكَ اَلخطَطَ وهَلَ تؤدِي اَلَى تحَسيَن وضَعَ اَلوحَدة اَلاِقتصَادِيَ.

ث.تحَلَيلَ اَلمالَيَ لَلتدفقاتِ اَلنقدِيَة واَلاِرباحَ واِيَ توقعَاتِ اِخرى ومنَاقشة اَلاِمرِ مع اَلاِدارة.

ج.تحَلَيلَ اَلبيَانَاتِ اَلمالَيَة اَلمرحَلَيَة اَلاِخيَرة اذا توفرتِ ومنَاقشتهَا مع اَلاِدارة.

ح.اَلتحَقق مِن مدى ملَائمة شروطَ واتفَاقيَاتِ اَلقروضَ وعَدمِ اَلاِخلَالَ بهَا.

خ.تدقِيَق محَاضَر اجتمَاعَاتِ اَلهَيئَة اَلعَامة ومجلَسِ اَلاِدارة اَلمتعَلقَة بصُعوبَاتِ اَلتمويَلَ او بِاَلمَلَاكَ ومسؤولَيَة اَلاِدارة واَلتحَكم اَلمؤسسِيَ.

د.اَلاِستفسَارِ مِن محَامِيَ اَلوحَدة اَلاقتصَادِيَة حَولَ قضَايَا او ترتيَبَاتِ عَلَيَهَا وتقيَيمَ اَلاِدارة لَنتَائجهَا اَلمتوقعَة فَى اَلمستقبَلَ.

ذ.اَلتاكَد مِن توفيَرِ اَلدعَم اَلمالَيَ او اَلاِبقَاء عَلَيَه وفقَ ترتيَبَاتِ قانونيَة ، مع اَطرَافِ مرتبطَة وتقدِيَرِ اَلقدرة اَلمالَيَة لَتلَكَ اَلاِطرَافِ عَلَى توفيَرِ اموالَ اضَافيَة.

س.اَلاِنتباهَ لَخطَطَ اَلوحَدة اَلاقتصَادِيَة فَى اَلتعَامل مع طَلَبَاتِ اَلمدينَون لَلعَملَاء غيَرِ اَلمنفذة.

ش.اَلاِطلَاعَ عَلَى اَلاِحداث اَللَاحقَة واِنعكَاسهَا عَلَى تحَسن اَلوضَعَ اَلاِقتصَادِيَ او تراجعَه.

3-2-2 طَرقِ لَحَصولَ اَلمدقِق عَلَى مؤشراتِ يَعَولَ عَلَيَهَا عَند تقيَيَم قدرة اَلوحَدة عَلَى اَلاِستمرارِ:

يَطلَب مِن اَلمدقِق اَلاِنتباهَ لَكَل دلَيَلَ ومؤشر ممكَن اِن يَرصَد لَمدى قدرة اَلوحَدة اَلاقتصَادِيَة عَلَى اِداء اعَمالَهَا فَى اَلمستقبَلَ اَلقرِيَب دونِ اِيَ توقف او تعَثر كَي يَستطَيَعَ تقيَيَم قابلَيَة اَلوحَدة اَلاقتصَادِيَة عَلَى اَلاِستمرارِ .[33].

صَنف اَلباحَثون هَذه اَلمؤشراتِ بوسائلَ مختلَفة ، قسمهَا بعَضهَم لَمؤشراتِ مالَيَة وتشغيلَيَة واخرى ، بيَنمَا اخرين قسموهَا لَمؤشراتِ مِن داخلَ وخارجِ اَلبيَانَاتِ واَلقوائم اَلمالَيَة ، اما اَلاِغلَبيَة فقد قسموهَا لَنوعَين :

ا-مؤشراتِ يمكَن لَلمدقِق اَلحَصولَ عَلَيَهَا بسهَولَة عَند اَلقِيام بِاَلفحَص اَلعَادِيَ او بِاَلاِستفسَارِ مِن اَلاِدارة ، واَلتوصَلَ اَلَيَهَا عَند بذلَه اَلعَنايَة اَلمهَنيَة اَلمطلَوبة.

ب-اَلمؤشراتِ قد لَا يَقدر اَلمدقِق اَلحَصولَ عَلَيَهَا بسهَولَة ، بلَ تستلَزم اَلقِيام باجراءاتِ خاصَة مثل اَلتحَلَيلَ اَلمالَيَ واَلربطَ واجراء اَلمقارنَاتِ لَلوصَولَ اَلى اَلنتائج ، عَلَى اَلمدقِق اَلحَصولَ عَلَى اَلتاهَيلَ اَلَلازم لَلقِيام بكَل ذلَكَ ، اذ يَتعَذر اَلحَصولَ عَلَيَهَا بصُورة مباشرة مِن خلَالَ فحَصَه اَلعَادِيَ لَلقوائم اَلمالَيَة ، ومِن هَذه اَلوسائلَ اَلاِتيَ:

1-[اَلاِتساق] اَلمعَلومَاتِ ذاتِ اَلقدرة عَلَى اَلمقارنة لَفترة او لَفتراتِ سابقة ، تمكَن اَلمدقِق مِن اَلتحَلَيلَ اَلراسيَ واَلافقيَ.

2-تدقِيَق اَلموازنَاتِ اَلتقدِيرِيَة وتنبؤاتِ اَلاِدارة.

3-مقارنة بيَانَاتِ اَلوحَدة اَلاقتصَادِيَة مع بيَانَاتِ وحَداتِ اخرى مشابهَة لَنشاطَهَا.

4-دراسة بتركيَز اَلنسبِ اَلمالَيَة اَلمهَمة مثل نسبِ اَلنشاطَ واَلربحَيَة وبقيَة اَلنسبِ ذاتِ اَلفائدة لَمستخدمِيَ اَلبيَانَاتِ واَلقوائم اَلمالَيَة ، خصُوصَا نماذج اَلتحَلَيلَ اَلمجربة بنجاحَ مِن اَلباحَثين ومِن اهَمهَا انموذج [Beaver] وانموذج [Altman] وانموذج[Kida] واِدناهَ سيَتم اَلتطرق لَنموذج كَيدا. [34]

ا–اِنموذج Beaver: بِيَفِر هَو مِن الاوئل لايجاد فكرة وضع انموذج لقياس فشل الشركات وعدم استمراريتها حيث اعتمد عند تشييد نموذجة على نسب مالية ، حيث جرب وباستخدام ثلاثون نسبة مالية واستخدم اسلوب التحليل الاحادي لتحليل كل نسبة لمدة خمس سنوات متتالية ، كما طبقها على عينة من الشركات بقسمين الاول منها هو [79] من الشركات التي تعرضت للفشل والنوع الاخر هو [79] من الشركات غير الفاشلة للفترة ما بين [1954–1964] ، وقد توصل الى اهم النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل الشركات وهي:

*نسبة التدفق النقدي الى اجمالي الديون.

*نسبة صافي الدخل الى مجموع الاصول.

*نسبة اجمالي الاصول الى مجموع الالتزامات.

*نسبة اجمالي الاصول المتداولة الى مجموع الاصول.

*نسبة الاصول المتداولة الى الالتزامات المتداولة .

*معدلات الدوران .

وقد استنتجت هذة الدراسة بان افضل نسبة للتنبؤ بالفشل هي نسبة التدفق النقدي الى اجمالي الديون ، ثم نسبة صافي الربح الى مجموع الاصول.

ب–اِنموذج Altman: يقوم هذا الانموذج على استعمال جملة من النسب المالية ايضا ، اذ قام التمان باختيارة على مجموعة من الوحدات القتصادية سبق وان تعرضت لتعثر وفشل واخريات منها لم تواجة التعثر والفشل وكلا النوعين متشابهين في النشاط ومتقاربين في حجم الاموال ، استخدم التمان فية التحليل التميزي الخطي المتعدد للمتغيرات ، استنتج التمان بافضل خمس نسب مالية قابلة للاستخدام في الكشف عن تعثر وفشل الوحدات الاقتصادية.[35]

حيث وضع معادلة تمييزية بالصورة الاتية:[36]

Z=.021x1+.041x2+.033x3+.006x4+.010x5

Z= مؤشر التنبؤ بقابلية استمرارية الوحدات الاقتصادية.

X1= نسبة راسمال العامل الى اجمالي الحقوق

X2 = نسبة الارباح المحتجزة الى اجمالي الحقوق

X3 = نسبة الارباح قبل الفوائد والضرائب الى اجمالي الحقوق

X4 = نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى القيمة الدفترية لاجمالي الالتزامات

X5 = نسبة المبيعات الى اجمالي الحقوق

اختبر التمان هذا المؤشر على عينة من الوحدات القتصادية فوجد قدرة الانموذج على التنبؤ بفشلها بنسبة تتجاوز [90 %] قبل مواجهة حالات التعثر والفشل المالي. [37]

ج–اِنموذج KIDA:

بين كيدا وجود تناقض هام نسبيا بين قدرة النماذج الرياضية السابقة وبين قدرة المدقق على التنبؤ بمشاكل ذات علاقة بالاستمرارية ، اثبت كيدا ان انموذج التمان للتعثر والفشل المالي قد تنبا بتعثر وفشل مالي لوحدات اقتصادية مختبرة بدقة تصل الى [82 %] من اجمالي الوحدات القتصادية التي سبق وان تعثرت وفشلت بينما اعرب المدققون ضمن فقرة الراي في تقاريرهم بان ما يشارف [44 %] من تلك الوحدات القتصادية ستتعثر وتفشل قبل تعثرها وفشلها بعام واحد. [38]

كيدا اعتمد نسب مالية خمسة لتغطي نشاط الوحدات القتصادية وهي :

X1نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة الى مجموع الاصول.

X2نسبة اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الخصوم.

X3نسبة اجمالي الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة.

X4نسبة المبيعات الى اجمالي الموجودات.

X5نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الموجودات .

فوفقا لذلك استطاع كيدا صياغة المعادلة الاتية:

Z=1.042x1+0.42x2-0.461x3-0.463 x4 + 0.271x5

الإنموذج السابق يعد من احسن النماذج يمكن للمدقق استعمالها للتنبؤ بقابلية الوحدات الاقتصادية على الاستمرارية حيث يمتاز الانموذج بالعمومية وشمولية تعلى جملة من المتغيرات المستقلة التي تاخذ بالاعتبار الخصائص الرئيسية للوحدة الاقتصادية ، المدقق يقدر على استعمالة للتنبؤ بقابلية الوحدات الاقتصادية على الاستمرار بممارسة النشاط باستخدام جملة من معلومات محاسبية كمدخل داخل الانموذج بغية تحديد قيمة [Z] وطبقا لذلك المدقق يستطيع التوصل لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار ، عندما تكون قيمة [Z] اقل من قيمة [2,675] التي حددها كيدا فهذا يشير بان الوحدة الاقتصادية ليست قادرة على الاستمرارية بمزاولة نشاطها في العام او الاعوام القادمة ، اما في حالة بلغت قيمة [Z] اكبر من قيمة [2,675] فالامر يعني بان الوحدةالاقتصادية قابلة على الاستمرار في مزاولة نشاطها ، كلما ازدادت قيمة [Z] كلما دل الامرعلى قوة الوحدة الاقتصادية.[39]

2-2-4 العوامل [المعلومات] غير المالية يمكن للمدقق الاستعانة بها عند تقديرالاستمرارية:

العوامل غير مالية اصبحت واحدة من الركائز الاصيلة التي يلزم المدقق الركون اليها حال تقييمة لقابلية استمرارية الوحدةالاقتصادية في ممارسة نشاطها ، ان المعلومات المالية وحدها لا تعتبر وافية بغية تقديراستمرارية الوحدة الاقتصادية ، حيث ان التعويل فقط على المعلومات المالية قد يؤدي الى الخطاء حول تقديراستمرارية الوحدة الاقتصادية ، وهذه المعلومات هي :[40]

اولا - عوامل غير مالية من داخل الوحدة الاقتصادية : وتنشا من البيئة الداخلية هذه المعلومات التي تستند على اصلها الوحدة ، وتعتبر المعلومات هذه من الاركائز التي تساهم بتشغيل الوحدة وتجعلها تمارس نشاطها في ضوئها ، واي تحليل في هذه المعلومات او بكفاءت يمكن ان تشير الى تعثر وفشل الوحدة الاقتصادية في المستقبل وتتضمن الاتي :

ا- الانتاج وما يتعلق به من عوامل .[41]

ب-العنصر البشري وعواملة.[42]

ج- التسويق وعواملة.[43]

ثانيا-المعلومات غير المالية من خارج الوحدة الاقتصادية : العلاقة بين الوحدة والبيئة الخارجية لها تعتبرعلاقة متبادلة فالوحدة تؤثر وتتاثر بالبيئة المحيطة ، فقد تفرض التغيرات البيئية على اختلاف انواعها جملة من التحديات وتفرض مسؤوليات لا يمكن عدم الالتفاف لها خصوصا وقت رسم سياسات ووضع خطط مستقبلية ، بل يستلزم من الوحدة مواكبت ومسايرت البيئة المحيطة بغية الحفاظ على استمرارية الوحدة ، حيث الزم الوصول لنجاح الوحدة او تعثرها وفشلها يعتمد على ايجاد مرونة عالية بين نشاط الوحدة والبيئة المحيطة.[44]

هذة المعلومات هي :

ا- القوانين والتشريعات والسياسات والمعلومات المتعلقة بها.[45]

ب- الاقتصاد والمعلومات المتعلقة به.[46]

ج- التكنلوجيا والمعلومات المتعلقة بها.[47]

2-2-5 التحقق من قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار وانعكاسها على تقرير المدقق.

بعد قيامة بالاختيارات التي يراها ضرورية ومطلوبة واطلاعة على خطط الادارة المستقبلية ودراستها بصورة جيدة بغية التاكد من صدقها وموثوقيتها وامكانية التعويل عليها ، يتخذ قرارا المدقق بشان الشك المتعلق باستمرار الوحدة قد زال ام بقي ، ومن هنا ادرج معيار التدقيق الدولي رقم [570] الاستمرارية اعتبارين وهما :[48]

اولًا: اِعتِبارِ اِلَاستِمرارِ مِلَائِم :

ا–عَندِ اِعتِقادِ اِلَمدِقِ بِحَصُولَه عَلَى اِدلَة اِثباتِ مِناسِبة وكَافِيَة ومِلَائِمة تِتعَلَق بِقدِرة اِلَوحَدِة اِلَاقتِصَادِيَة عَلَى اِلَاستِمرارِ ، فِلَا يَلزم تِعَدِيلَ رايَة فَى تِقرِيرَة.[49]

ب–عَندِ تِخمِينِ اِلَمدِقِ بِانِ فِرضَ اِلَاستِمرارِيَة لَا زالَ مِلَائِمًا بِسِببِ اِلَعَوامِلَ اِلَخفِيَفِة وبِاِلَخصُوصِ خِطَطَ اِلَادارِة اِلَمستِقبِلَيَة ، يَلزم دِراسِة اِلَحَاجِة لَلَافِصَاحَ بِاِلَبِيَانِاتِ اِلَمالِيَة عَنِ هَذا اِلَفرِضَ ، وامِا عَندِ عَدمِ اِفصَاحَ مِناسِبِ ، فِعَلَى اِلَمدِقِ اِبدِاء رايَ مِتحَفظَ فَى تِقرِيرَة. [50]

جِ– فَى حَالَة اِفتِرضَ اِلَمدِقِ بِوجودِ شكَ يَتعَلَق بِاِلَاستِمرارِيَة ، ولَم يَجرِيَ ازالَتِه بِاِلَشكَل اِلَذيَ يَراهَ اِلَمدِقِ مِناسِبا فِعَلَى اِلَمدِقِ اِلَانتِباهَ لَاذا ما كَانِتِ اِلَبِيَانِاتِ واِلَقوائِمِ اِلَمالِيَة قِد :[51]

1–يَعَربِ بِشكَل واضَحَ ومِلَائِمِ عَنِ جِملَة مِنِ ظَروفِ اِساسِيَة اِشارِتِ لَلَشكَ اِلَجوهَرِيَ بِقابِلَيَة اِلَوحَدِة عَلَى اِلَاستِمرارِ.

2–اِلَبوحَ بِوجودِ عَدمِ تِصَدِيَقِ يَشيَرِ بِانِ اِلَوحَدِة قِادِرِة عَلَى اِلَاستِمرارِ.[52]

3–اِلَافصَاحَ بِانِ اِلَبِيَانِاتِ واِلَقوائِمِ اِلَمالِيَة لَا تِشتِمِلَ تِسوِيَاتِ مِتعَلَقِة بِقدِرة اِلَوحَدِة عَلَى اِستِردِادِ اِصُولَهَا.[53]

عَندِ بِقاء اِعتِقادِ لَلَمدِقِ بِاِلَافصَاحَ ومِدى كَفايَتِه فِيَقوم بِاضَافِة فِقرِة تِفسِيرِيَة يَلَقيَ اِلَضوء عَلَى اِلَاستِمرارِيَة ، وفِيَ حَالَة عَدمِ وجودِ اِفصَاحَ مِلَائِمِ بِاِلَبِيَانِاتِ واِلَقوائِمِ اِلَمالِيَة ، عَندِهَا يَلزم اِلَمدِقِ بِابدِاء رايَ مِقيَدِ او سِلَبيَ [54].

ثانِيَا: اِعتِبارِ اِلَاستِمرارِ غيَر مِلَائِم:

عَندِما يَتيَقن اِلَمدِقِ ، بِاِلَاستِنادِ لَاختِباراتِه اِلَتيَ قِام بِهَا اِلَعَادِيَة واِلَاضَافِيَة واِلَمعلَومِاتِ اِلَواصِلَة لَعَلَمِه ، ان اِساسِ اِلَاستِمرارِ اِلَمعَدة فَى ضَوئِه اِلَبِيَانِاتِ واِلَقوائِمِ اِلَمالِيَة هَو غيَر مِلَائِم وبِصُورِة هَامِة نِسبِيَا وجوهَرِيَة ، اِذ تِجعَلَ اِلَبِيَانِاتِ واِلَقوائِمِ اِلَمالِيَة مِظَلَلَة لَمستِخدِمِيَهَا ، فِيَلزم عَلَيَه اِبدِاء رايَ سِلَبيَ فَى تِقرِيرَة. [55]

اِلَفصَلَ اِلَثالَث / اِلَمبحَث اِلَاول / نبذة تعَرِيَفيَة عَنِ اِلَشركَة عَيَنة اِلَبحَث

3 – 1 – 1 تاسِستِ اِلَشركَة كَمنشاة عَامِة لَتصَفيَة اِلَنفطَ وصَنَاعَة اِلَغاز بِموجبِ شهَادِة اِلَتاسِيَس اِلَمرقِمة [143] فَى 1980/9/1 اِستِنادِا لَاحكَامِ اِلَمادِة [4] مِن قانِونِ وزارِة اِلَنفطَ رقِم [101] لَسنِة / 1976 [1]ثم تحَولَت لَقانِونِ اِلَشركَاتِ اِلَعَامِة رقِم [22] لَسنِة / 1997 اِلَمعَدلَ [2] براسمالَ [694,253,779] دِينَار [سِتمِائة واربِعَة وتِسعَيَن مِلَيَونِ ومِئتَانِ وثلَاثة وخِمسِيَن اِلَف وسِبعَمِائة وتِسعَة وسِبعَيَن دِينَار] ، تعَتبِر شركَة مصَافِيَ اِلَشمالَ ش.ع مِن اهَم مِنشاتِ وزارِة اِلَنفطَ ضَمِن اِلَقطَاعَ اِلَتحَويَلَي حَيَث انِهَا اِلَعَمودِ اِلَفقرِيَ لَتوفِيَر اِلَمنتجاتِ اِلَنفطَيَة فَى اِلَمنطَقِة اِلَشمالَيَة ، يَقعَ مرِكز اِلَشركَة فَى محَافِظَة صَلَاحَ اِلَديَن / قضَاء بيَجيَ [250] كَم شمالَ بغدادِ وتهَدِف اِلَى تكَرِيَر اِلَنفطَ اِلَخام وانِتاجِ اِلَمنتجاتِ اِلَنفطَيَة بِانِواعَهَا اِلَمختلَفة. [56]

3 – 1 – 2 تضَم شركَة مصَافِيَ اِلَشمالَ شركَة عَامِة

اِلَخطَوطَ اِلَانتاجِيَة اِلَاتيَة :

أ. مصَفى صَلَاحَ اِلَديَن 1 وتبلَغ اِلَطَاقِة اِلَانتاجِيَة اِلَتصَمِيَمِيَة لَه 70.000 برمِيَلَ يَومِيَا.

ب. مصَفى صَلَاحَ اِلَديَن 2 وتبلَغ اِلَطَاقِة اِلَانتاجِيَة اِلَتصَمِيَمِيَة لَه 70.000 برمِيَلَ يَومِيَا.

ت. مصَفى اِلَشمالَ بواقِع وحَدِتيَن وتبلَغ طَاقِتِه اِلَانتاجِيَة اِلَتصَمِيَمِيَة لَه 160.000 برمِيَلَ يَومِيَا.

ث. مصَفى اِلَصَينِيَة بواقِع ثلَاثة وحَدِاتِ وتبلَغ طَاقِتِه اِلَانتاجِيَة اِلَتصَمِيَمِيَة لَه 30.000 برمِيَلَ يَومِيَا.

ج. مصَفى اِلَكَسك وتبلَغ طَاقِتِه اِلَانتاجِيَة اِلَتصَمِيَمِيَة لَه 10.000 برمِيَلَ يَومِيَا.

ح. مصَفى اِلَقيَارة بواقِع وحَدِتيَن وتبلَغ طَاقِتِه اِلَانتاجِيَة اِلَتصَمِيَمِيَة لَه 6000 برمِيَلَ يَومِيَا.

خ. مصَفى حَدِيَثة بواقِع وحَدِتيَن وتبلَغ طَاقِتِه اِلَانتاجِيَة اِلَتصَمِيَمِيَة لَه 16.000 برمِيَلَ يَومِيَا.

د. مصفى كركوك بواقع ثلاثة وحدات وتبلغ طاقته الانتاجية التصميمية له 30.000 برميل يوميا

3 – 1 – 3 كل مصفى يضم : وحدة تقطير النفط الخام ، وحدة معاملة البنزين ، وحدة تحسين النفط الابيض ، وحدة انتاج حامض الكبريتيك ، وحدة الخزانات ، وحدة مزج مادة رابع اثيلات الرصاص ، وحدة عزل المواد النفطية ، منظومة الشعلة ، وحدة خدمات الطاقة والخدمات اللازمة للعمليات التشغيلية ، ورشة ومعامل لعمليات الصيانة ، مخازن للمواد الكيميائية والاحتياطية والمعدات.[57]

3– 1 – 4 اهداف الشركة : تهدف شركة مصافي الشمال ش.ع الى تكرير النفط الخام وانتاج المنتجات النفطية بانواعها المختلفة لسد حاجة السوق المحلي من المنتجات النفطية وتمارس الشركة لتحقيق اهدافها الانشطة الاتية :

- استلام وخزن النفط الخام لغرض تصفيته.
- تشغيل وصيانة وحدات المصافي وانتاج المنتجات النفطية بانواعها.
- خزن وتجهيز وبيع المنتجات النفطية.
- انتاج العبوات وتعبئة المنتجات النفطية.
- ادارة وتنفيذ جميع الاعمال الفنية والخدمية بما يدعم الانشطة.[58]

3–1–5 تعرضت شركة مصافي الشمال ش.ع حالها حال محافظاتنا الشمالية والغربية الى ازمة نتجت عن هجمة ارهابية شرسة قادها تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام الارهابي واحتلاله لتلك المحافظات وعمليات التخريب التي قام بها في مناطق سيطرته ومن ضمنها الشركة اثرت على عملياتها ونشاطها ومرافقها حتى تضرر عدد كبير من مصافيها فقد خرج قسم منها عن العمل وسرق قسم اخر فازدادت المخاطر المحيطة بالوحدة الاقتصادية وبالمدقق طبقا لهذه الازمة ومنها المخاطر المتعلقة بمقدرة الوحدة الاقتصادية [الشركة] على الاستمرار في مزاولة نشاطها فالمخاطر بصورة عامة تتضاعف مرات عدة عند الازمات فقد فقدت الشركة جزء كبير وجوهري من اصولها ودفاترها وسجلاتها المحاسبية وما يؤيد حدوث واكتمال عملياتها ومعالجاتها المحاسبية ولها انعكاس على الراي الذي يبديه المدقق في تقريره لدرجة تجعل من المدقق يخرج عن رايه غير المتحفظ ليتبنى راي تدقيقي اخر بما يتلائم مع توافر الشك الجوهري المتعلق بمقدرة الوحدة الاقتصادية [شركة مصافي الشمال] على الاستمرار كوحدة اقتصادية مستمرة من عدمه ، وسيبين الباحث ذلك بصورة واضحة اكثر ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الفصل الثالث / المبحث الثاني / الجانب العملي – اختبار قدرة مجال تطبيق البحث على الاستمرار

بيان قدرة شركة مصافي الشمال ش.ع على الاستمرار كوحدة اقتصادية مستمرة ام لا :

وسائل لحصول المدقق على مؤشرات تساعده في تقييم الوحدة الاقتصادية على الاستمرار كوحدة اقتصادية مستمرة باستخدام انموذج كيدا والذي تناولة الباحث في الجانب النظري للبحث:

نموذج KIDA : $Z=1.042X1+0.42X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$

وعند تطبيق المعادلة السابقة على البيانات المالية لشركة مصافي الشمال شركة عامة نجد اولا نسبة صافي الدخل الى اجمالي الموجودات بغية ايجاد قيمة X1 حيث بلغ صافي الخسارة [العجز] لعام / 2014 مبلغ [104100889817] دينار اما اجمالي الموجودات نهاية السنة المالية 2014 فقد بلغت [1019025106401] دينار وبقسمة صافي الخسارة على اجمالي الموجودات نحصل على نسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات لنعبر عنها بـ X1

$$X1 = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \frac{[104100889817]}{1019025106401} = [0.102157]$$

وبنفس الطريقة نجد قيمة X2 والتي تساوي مجموع حقوق الملكية الى مجموع المطلوبات فقد بلغت حقوق الملكية للشركة والتي تتكون من راس المال والاحتياطيات فقد بلغ رصيد حساب راس المال كما في 2014/12/31 مبلغ [694253779] دينار اما حساب الاحتياطيات فقد بلغ رصيد ذات التاريخ [766336917160] دينار ، وعند جمع حساب راس المال مع حساب الاحتياطيات نحصل على حقوق الملكية والتي يبلغ رصيدها بذات التاريخ ايضا [767031170939] دينار يمثل هذا الرقم اجمالي الاحتياطيات لكن قبل طرح قيمة صافي الخسارة [العجز] وعند طرح قيمة صافي الخسارة البالغة [1041008889817] من حقوق الملكية البالغة [767031170939] نحصل على القيمة الجديدة لحقوق الملكية والتي تساوي

[662930281122] دينار ، اما رصيد حساب اجمالي المطلوبات والذي يتكون من الدائنون فقط فقد بلغ [356094825279] دينار بتاريخ 2014/12/31 وبالتالي فان :

$$X2 = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي المطلوبات}} = \frac{662930281122}{356094825279}$$

$$= 1.861667$$

اما قيمة [X3] فهي تساوي اجمالي الموجودات المتداولة مقسوما على اجمالي المطلوبات المتداولة ، فقد بلغ رصيد الموجودات المتداولة كما في 2014/12/31 مبلغ [1001997727306] دينار اما المطلوبات المتداولة فقد بلغت بذات التاريخ [356094825279] دينار وبالتالي فان :

$$X3 = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \frac{1001997727306}{356094825279}$$

$$= 2.81385$$

وبالنسبة لقيمة [X4] فهي تساوي اجمالي المبيعات مقسوما على اجمالي الموجودات ، فقد بلغ رصيد المبيعات نهاية السنة المالية 2014 مبلغ [308285590115] دينار من واقع كشف العمليات الجارية بينما بلغ اجمالي الموجودات كما في 2014/12/31 مبلغ [1019025106401] دينار وبالتالي فان:

$$X4 = \frac{\text{اجمالي المبيعات}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \frac{308285590115}{1019025106401}$$

$$= 0.30253$$

اما بخصوص قيمة [X5] والتي هي تساوي اجمالي النقد الى اجمالي الموجودات فيتم ايجاد قيمتها عن طريق قسمة رصيد حساب النقد على رصيد الموجودات التي تمتلكها الشركة ، فقد بلغ رصيد النقد كما في 2014/12/31 مبلغ [70684201405] دينار في حين بلغ اجمالي الموجودات بذات التاريخ مبلغ [1019025106401] دينار ،وبالتالي فان:

$$X5 = \frac{\text{اجمالي النقد}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \frac{70684201405}{1019025106401}$$

$$= 0.06936$$

وعند تطبيق انموذج كيدا السالف الذكر وكالتالي :

$$Z=1.042X1+0.42X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

$$Z=1.042*[-0.102157]+0.42*1.861667-0.461*2.81385-0.463*0.30253+0.271*0.06936$$

$$[Z = [0.7436509829$$

النتيجة سالبة وهي دون 2.675 كما حددها كيدا في انموذجه وبالتالي يمكن القول بان شركة مصافي الشمال شركة عامة هي شركة غير قادرة على الاستمرار كشركة مستمرة وفق انموذج كيدا نتيجة للازمة وبالتالي على المدقق الخروج عن ابداء راي غير مقيد [نظيف] وابداء راي سلبي في تقريره بسبب عدم قدرة الوحدة الاقتصادية [شركة مصافي الشمال شركة عامة] على الاستمرار بمزاولة نشاطها وادراء اعمالها وفق ما تطمح له من اهداف نتيجة لتاثير ازمة احتلال تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام لمحافظاتنا الشمالية والغربية وسيطرتة عليها بما تحوية من مناطق ومرافق ووحدات اقتصادية منها شركة مصافي الشمال شركة عامة.

اَلفَصلَ اَلرَابِعَ / اَلإِستِنتَاجَاتِ و اَلتَوصِيَاتِ

اولاً: اَلإِستِنتَاجَاتِ

1. اِستِخدَامِ اَلمُدقِقِ لَنمَاذِجِ اَلتَنبؤِ بِتعَثرِ وفشلَ اَلوَحدَاتِ اَلَاقتِصَادِيَة يَسَاعِدَهَ فَى اَلتَعرفِ عَلَى مدى اِمكَانِيَة مزاوِلَة اَلوَحدَاتِ اَلَاقتِصَادِيَة لَنشاطَهَا واِستمرارِيَتهَا بِاداء اِعمَالَهَا مِن عَدمِهَ.
2. اِستِخدَامِ اَلمُدقِقِ لَنمَاذِجِ اَلتَنبؤِ بِفشلَ وتعَثرِ اَلوَحدَاتِ اَلَاقتِصَادِيَة يَعَيَن اَلمُدقِقَ فَى اَلتَعرفِ حَولَ قَابِلَيَة اَلوَحدَاتِ اَلَاقتِصَادِيَة عَلَى اَلَاستِمرارِ فَى ظَلَ ازمِة تضَربِ اَلوَحدَة اَلَاقتِصَادِيَة.
3. عَدمِ وجودِ برنامجِ تدقِيقِيَ معَتمِد مِن قِبلَ دِيوَانِ اَلرِقَابِة اَلمَالِيَة اَلَاتحَادِيَ خَاصَ بتعَامِلَ اَلمُدقِقَ فَى ظَلَ اَلَازمَاتِيَعَنى بتقِيَمِ قدرِة اَلوَحدَة اَلَاقتِصَادِيَة عَلَى اَلَاستِمرارِ بِاستِخدَامِ اَلنَمَاذِجِ اَلتَيَ تطَرقِ اَلبَاحَث لَهَا فَى اَلجَانِبِ اَلنَظرِيَ.
4. تطَبِيَقِ اَنمُوذجِ كَيدَا اَلخَاصَ بِاَلتَنبؤِ بتعَثرِ وفشلَ اَلوَحدَاتِ اَلَاقتِصَادِيَة عَلَى عَيَنة اَلبَحث سَاعِدَ فَى اَلتَعرفِ عَلَى عَدمِ اِمكَانِيَة اِستمرارِ شركَة مِصَافِيَ اَلشمَالَ شركَة عَامِة بمزاوِلَة نشاطَهَا ويَلزَم اِعَادِة تقِيَمِهَا وتصَنِيَفِهَا او اِحَالَتهَا اَلَى جهَاتِ اِستثمَارِيَة رِصَيَنة لَتلَافِيَ اِستمرارِ خِسَائِر مِالَيَة تتحَمِلَهَا اَلدولَة بِسبِبِ اَلَازمِة اَلتَيَ اضَرتِ بعَيَنة اَلبَحث وتمنِعَهَا مِن اَلَاستمرارِ.
5. عَدمِ وجودِ قِسمِ خَاصَ لَادارِة اَلَازمَاتِ لَدى عَيَنة اَلبَحث " شركَة مِصَافِيَ اَلشمَالَ شركَة عَامِة " يَجعَلَهَا تتعَرضَ لَمخَاطِرِ تعَرضَهَا لَازمَاتِ مستقبِلَيَة ولَا تتوفِرِ اسس ووسَائِلَ لَمنعَ تاثِيرِ اَلَازمَاتِ وايَجَادِ حَلولَ لَلعَودِة بمِمَارِسة اَلَاعمَالَ بسرعَة مما يَمنعَ مِن قدرِة اَلشركَة عَلَى اَلَاستمرارِ.
6. قِلَةَ فَى عَدِدِ ورِش اَلعَمِلَ واَلنَدوَاتِ اَلعَمِلَيَة واَلتعَرِيَفِيَة اَلتَيَ تعَنى بشَانِ اَلَازمَاتِ واِدارتهَا فَى بلَدِ تعَصَفِ فيَهَ اَلَازمَاتِ بيَنِ فيَنة واخرى وبمِختِلَفِ انوَاعهَا كَمَا سبِقِ اَلَاشارِة اَلَيَهَ فَى اَلفَصلَ اَلثَانيَ.

ثانياً: اَلتَوصِيَاتِ

1. اَلحَاجِة لَاهتمَامِ مجلَسِ اَلمعَايَيَرِ اَلمحَاسبِيَة واَلتدقِيَقِيَة اَلمحَلَيَة واَلدولَيَة بِالَاشارِة لَلمدقِقِ لَعمَلَ تقِيَيَمِ يتعَلَقِ بفحَصَ مقدرِة اَلوَحدَاتِ اَلَاقتِصَادِيَة عَلَى اَلَاستمرارِ بمزاوِلَة نشاطَهَا عَندِ حَدوث اَيَ ازمِة تضَربِ محَيطَ اَلوَحدَة اَلَاقتِصَادِيَة.
2. يَلزَم مِن اَلوَحدَاتِ اَلحَكومِيَة اَلمعَنِيَة اِصدَارِ تعَلَيمَاتِ واِجرِاءاتِ لَلتعَامِلَ مع اَلَازمَاتِ اَلتَيَ تحَيطَ بِاَلوَحدَاتِ اَلَاقتِصَادِيَة وتهَددِهَا وتجعَلَهَا تفشلَ فَى تحَقِيَقِ اهَدَافِهَا وتضَعَ حَدَ لَنهَايَتهَا اَلَاقتِصَادِيَة.
3. ضَرورِة قِيَامِ جمِيَعَ اَلمؤسِسَاتِ واَلدوَائِر اَلحَكومِيَة واَلجهَاتِ اَلمرتبِطَة بهَا وبَاقِيَ اَلمنظَمَاتِ واَلوَحدَاتِ اَلَاقتِصَادِيَة بَاضَافِة قِسمِ جدِيَدِ اَلَى هَيكَلَهَا يَدعَى " اِدارِة اَلَازمَاتِ " يَقوم بتشخِيَصَ كَلَ خطَرِ يؤثرِ عَلَى عَملَ اَلوَحدَة اَلَاقتِصَادِيَة ويَمنعَهَا مِن اَلَاستمرارِ بمِمَارِسة نشاطَهَا لَمَا يَعَيشَة اَلبَلَدِ مِن ازمَاتِ تضَربِهَ بيَنِ فيَنة واخرى.
4. ضَرورِة اهتمَامِ دِيوَانِ اَلرِقَابِة اَلمَالِيَة اَلَاتحَادِيَ ومرَاقِبِيَ اَلحَسَابَاتِ بمخَاطِرِ اَلَازمَاتِ عَندِ تخطَيطَ وتنفِيَذَ عَمِلَيَة اَلتدقِيَقِ واَلتوصِيَة بعَمِلَ تقِيَيَمِ اَلمدقِقِ لَقدرِة اَلوَحدَاتِ اَلَاقتِصَادِيَة عَلَى اَلَاستمرارِ كَيَ لَا يَعَرضَ اَلمدقِقِ نفسِهَ لَمخَاطِرِ اِبدَاء رَايَ تدقِيَقِيَ غيَرِ مناسبِ.
5. ضَرورِة قِيَامِ اَلجهَاتِ اَلمعَنِيَة بمجَالَ اَلمحَاسبِة واَلتدقِيَقِ باقَامِة ورِش عَملَ وندوَاتِ تعَرِيَفِيَة بمخَاطِرِ اَلَازمَاتِ وكَيفَ تنعَكسِ عَن اِستمرارِيَة اَلوَحدَة اَلَاقتِصَادِيَة ووسَائِلَ وطَرقِ تقِيَيَمِ اَلمدقِقِ لَاحتمَالَيَة تعَثرِ وفشلَ اَلوَحدَاتِ اَلَاقتِصَادِيَة.
6. ضَرورِة قِيَامِ وزَارِة اَلنفطَ بَاعَادِة تقِيَيَمِ لَشركَة مصَافِيَ اَلشمَالَ شركَة عَامِة لَتصَفِيَتهَا او اِحَالَتهَا لَجهَاتِ اِستثمَارِيَة رِصَيَنة وبمِا يَخدِمِ اَلصَالَحَ اَلعَامِ

بِسببِ عَدمِ قِدرةِ اَلشركة عَلَى اَلاستمرارِ وفقِ لمؤشرِ كَيَدا اَلمطبقِ نتيجة لازمة احتلال تنظيم اَلدولَة اَلاسلامية فَى اَلعراقِ واَلشامِ لمحافظاتنا وتدميرة مرافقِ اَلشركة.

اَلمراجع

1. اَلركابيَ ، عبد اَلحسين وحيد " مسؤولية مراقب اَلحساباتِ فَى اَلتحقق مِن فرض اَلاستمرارية " رسالَة ماجستير ، اَلمعهد اَلعربيَ للمحاسبين اَلقانونيين ، 2009.
2. اَلشمريَ ، حميد خليفة سايَر " اَلمعالجات اَلمحاسبية لاثر اَلازماتِ والاحداث اَلطارئة عَلَى اَلعرض والافصاح عَن اَلبيانات اَلمالية للشركاتِ " اطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد – اَلمعهد اَلعالَي للدراساتِ اَلمحاسبية واَلمالية ، 2018.
3. اَلساكنيَ ، وسن يحيى احمد " اَلمعايير اَلمحاسبية فَى ظل اَلمدخل اَلوضعيَ ودورها فَى الابلاغ عَن نتائج اَلازماتِ اَلمالية فَى اَلقطاع اَلمصرفيَ اَلعراقيَ " اطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد – كَلية الادارة والاقتصاد ، 2017.
4. اَلعجميَ ، مناع فهيد عَليَ " اثر الازمة اَلمالية اَلعالمية عَلَى ثقة مستخدميَ اَلبيانات اَلمالية فَى مهنة اَلمحاسبة فَى دولَة اَلكويت الاسباب واَلتداعيات واَلحلول " رسالَة ماجستير ، جامعة اَلشرق الاوسط – كَلية الاعمال قسم اَلمحاسبة ، 2011.
5. OPARANMA , AUSTIN , O “ Crisis management to ensure effective and continuous performance “ University of Science and Technology , RIVERS STATE, NIGERIA, 2015.
7. HOLMGERN , FREDRIK AND JOHNASSON , KARL RIKARD “ Crisis Management – The nature of managing crises” Jonkoping university , 2015.
8. رفاعيَ ، ممدوح و جبريل ، ماجدة " ادارة اَلازماتِ " كَلية اَلتجارة ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2007.
9. HAMIDOVIC , HARIES “ An Introduction to Crisis Management “ Independent Researcher , Journal Online , 2014.
10. BUNDY , JONATHAN AND PFARRER , MICHAEL, D AND SHORT COLE ,E “ Crises and Crisis Management: Integration, Interpretation, and Research Development “ University of Georgia , Journal of Management , 2016.
11. HOLMGERN , FREDRIK AND JOHNASSON , KARL RIKARD “ Crisis Management – The nature of managing crises” Jonkoping university , 2015.
12. OPARANMA , AUSTIN , O “ Crisis management to ensure effective and continuous performance “ University of Science and Technology , RIVERS STATE, NIGERIA, 2015.
13. ابو فارة ، يوسف احمد ، " ادارة اَلازماتِ / مدخل متكامل " دار الاثراء ، عمان - الاردن ، 2009.
14. اَلملا ، عبد اَلرحمن مصطفى "اَلسيناريوهاتِ اَلمستقبلية لادارة اَلازماتِ" ، رسالَة دبلوم عالَي ، جامعة بغداد كَلية الادارة والاقتصاد ، 2017.
15. رفاعيَ ، ممدوح و جبريل ، ماجدة " ادارة اَلازماتِ " كَلية اَلتجارة ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2007.
16. اَلعاميَ ، غسان قاسم داوود واَلعيساويَ ، خالد عبدالله ابراهيم "ادارة اَلازماتِ اَلاسس واَلتطبيقاتِ" اَلدار اَلمنهجية للنشر ، عمان – الاردن ، 2015.
17. HAMIDOVIC , HARIES “ An Introduction to Crisis Management “ Independent Researcher , Journal Online , 2014.
18. اَلخضيريَ ، محسن " ادارة اَلازماتِ علم امتلاك اَلقوة فَى اشد اَلحظاتِ ضعف " اَلنيل اَلعربية للنشر ، اَلقاهرة – مصر ، 2003.
19. HAMIDOVIC , HARIES “ An Introduction to Crisis Management “ Independent Researcher , Journal Online , 2014.
20. HAMIDOVIC , HARIES “ An Introduction to Crisis Management “ Independent Researcher , Journal Online , 2014.
21. اَلعاميَ ، غسان قاسم داوود واَلعيساويَ ، خالد عبدالله ابراهيم "ادارة اَلازماتِ اَلاسس واَلتطبيقاتِ" اَلدار اَلمنهجية للنشر ، عمان – الاردن ، 2015.

22. HAMIDOVIC , HARIES “ An Introduction to Crisis Management “ Independent Researcher , Journal Online , 2014.
23. لطفي ، امين السيد احمد " موسوعة المعايير الدولية للمراجعة " الجزء الاول ، جمعية الاستشارة المصرية ، مصر ، 2004.
24. سرحان ، عاهد عبد " دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرار لدى الشركات المساهمة والعامة في فلسطين " رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية – كلية التجارة ، غزة ، فلسطين ، 2007.
25. الشويلات ، زياد والمومني ، منذر " قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء " جامعة اهل البيت ، مجلة المنارة ، 2008.
26. الركابي ، عبد الحسين وحيد " مسؤولية مراقب الحسابات في التحقق من فرض الاستمرارية " رسالة ماجستير ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، 2009.
27. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معيار التدقيق الدولي رقم [570] الاستمرارية.
28. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معيار التدقيق الدولي رقم [570] الاستمرارية.
29. الذبيبات ، علي عبد القادر " تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية والتطبيق " دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، الاردن ، 2009.
30. لطفي ، امين السيد احمد " موسوعة المعايير الدولية للمراجعة " الجزء الاول ، جمعية الاستشارة المصرية ، مصر ، 2004.
31. الذبيبات ، علي عبد القادر " تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية والتطبيق " دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، الاردن ، 2009.
32. لطفي ، امين السيد احمد " موسوعة المعايير الدولية للمراجعة " الجزء الاول ، جمعية الاستشارة المصرية ، مصر ، 2004.
33. الذبيبات ، علي عبد القادر " تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية والتطبيق " دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، الاردن ، 2009.
34. سرحان ، عاهد عبد " دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرار لدى الشركات المساهمة والعامة في فلسطين " رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية – كلية التجارة ، غزة ، فلسطين ، 2007.
35. مشكور ، سعود جايد وجاسم ، علي نعيم وجاسم ، اسعد منشد " المحاسبة المالية نظرة معاصرة " جامعة المثنى ، كلية الادارة والاقتصاد ، العراق ، 2013.
36. جمعة ، احمد " المدخل الى التدقيق الحديث " دار الصفاء للنشر ، عمان ، الاردن ، 2005.
37. حنان ، رضوان حلوة " تطور الفكر المحاسبي " دار الثقافة للنشر ، عمان ، الاردن ، 2009.
38. حنان ، رضوان حلوة " تطور الفكر المحاسبي " دار الثقافة للنشر ، عمان ، الاردن ، 2009.
39. حنان ، رضوان حلوة " تطور الفكر المحاسبي " دار الثقافة للنشر ، عمان ، الاردن ، 2009.
40. منصور ، رضا زكي " اثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشاة على قرار المراجع عند تقييم الاستمرارية " رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة – كلية الادارة والاقتصاد ، 2003.
41. هنية ، ماجد حسن " العوامل المؤثرة على انتاجية العاملين في القطاع الصناعي " رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية – كلية التجارة ، 2005.
42. الصيرفي ، محمد عبد الفتاح " دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات " دار الفكر للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، 2002.
43. البكري ، ثامر " التسويق اسس ومفاهيم معاصرة " اليازوري العلمية للنشر ، عمان ، الاردن ، 2006.
44. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معيار التدقيق الدولي رقم [570] الاستمرارية.
45. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معيار التدقيق الدولي رقم [570] الاستمرارية.
46. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معيار التدقيق الدولي رقم [700] تكوين الراي والتقرير عن القوائم المالية.
47. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معيار التدقيق الدولي رقم [705] التعديلات على الراي في تقرير المدقق المستقل.
48. مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ، دليل التدقيق رقم [2] تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية ، 1999.
49. عنبر ، سامي جبار " جودة التدقيق باعتماد الذكاء الاصطناعي " اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، 2014.
50. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معيار التدقيق الدولي رقم [570] الاستمرارية.
51. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، معيار التدقيق الدولي رقم [570] الاستمرارية.

52. سِلْمِانِ ، سِعَيَدِ مِحَمِدِ " اِلَإِجِرِاءِاتِ اِلَتِحَلَيَلَيَةَ فَيِ اِلَتِدِقِيَقِ " مِجِلَة اِلَمِرِاقِبِ ، دِيَوِانِ اِلَرِقِابِةِ اِلَمِالَيَة اِلَإِتِحَادِيَ ، اِلَعَدِدِ 6 ، اِلَعَرِاقِ ، 2015.
53. اِلَإِتِحَادِ اِلَدِوِلَيَ لَلَمِحَاسِبِيَنِ ، مِعَيَارِ اِلَتِدِقِيَقِ اِلَدِوِلَيَ رِقِمِ [570] اِلَإِسِتِمِرِارِيَة.
54. اِلَإِتِحَادِ اِلَدِوِلَيَ لَلَمِحَاسِبِيَنِ ، مِعَيَارِ اِلَتِدِقِيَقِ اِلَدِوِلَيَ رِقِمِ [700] تِكَوِيَنِ اِلَرِايَ واِلَتِقِرِيَرِ عَنِ اِلَقِوِائِمِ اِلَمِالَيَة.
55. اِلَإِتِحَادِ اِلَدِوِلَيَ لَلَمِحَاسِبِيَنِ ، مِعَيَارِ اِلَتِدِقِيَقِ اِلَدِوِلَيَ رِقِمِ [705] اِلَتِعَدِيَلَاتِ عَلَى اِلَرِايَ فَيِ تِقِرِيَرِ اِلَمِدِقِقِ اِلَمِسِتِقِلَ.
56. شِهَادِة اِلَإِدِارِة لَشِرِكَة مِصَافِيَ اِلَشِمِالَ لَسِنِة / 2014.
57. اِلَنِظَامِ اِلَدِاِخِلَيَ لَشِرِكَة مِصَافِيَ اِلَشِمِالَ.
58. تِقِرِيَرِ اِلَإِدِارِة لَشِرِكَة مِصَافِيَ اِلَشِمِالَ لَسِنِة 2014.